جامعة 8 ماي 1945-ؤقالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات

شعبة علم المكتبات

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

مـــذكـــرة

مقدمة لنيل شهـادة المـاستر في علم المكتبات

تخصص: إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات

واقع تطبيق معايير أمن المعلومات بأرشيف المحاكم الإدارية:

دراسة ميدانية بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة

إعـــداد:

- غادة دبابسية

تاريخ المناقشة: 23/ 06/ 2025

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللّقب	الدرجة العلمية	الصفة
د. سهام لعبادلة	أستاذ محاضر – أ -	رئيساً
د. عبد الرحمان بن زايد	أستاذ محاضر – ب-	مشرفاً ومقرراً
أ. وليد لحول	أستاذ مساعد – أ -	مناقشاً

السّنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علما

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات

شعبة علم المكتبات

محضر رفع التحفظات بعد المناقشة

أنا الممضي (ة) أدناه،

الأستاذ(ة): بن زايد عبد الرحمان، الرتبة: أستاذ محاضر - ب -،

بصفتي مشرفاً (ة) على مذكرة التخرج في طور الماستر علم المكتبات، تخصص:

إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات، تحت عنوان:

واقع تطبيق معايير أمن المعلومات في أرشيف المحاكم الإدارية:

دراسة ميدانية بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة

والمنجزة من طرف الطلبة:

اللقب: ديبابسية الإسم: غادة،

اللقب: / الإسم: /،

أصرح بأن الطلبة قد قاموا **بإجراء التعديلات والتصحيحات ورفع التحفظات المسجلة بناء على محضر المناقشة**، وعليه فإن المذكرة المذكورة أعلاه، تكون قد **استوفت شروط مناقشتها**، وتؤهل صاحبها لتقديم ملفه للحصول على شهادة الماستر في علم المكتبات.

التاريخ: 2025/07/06

إمضاء الأستاذ(ة) المشرف(ة)

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات

شعبة علم المكتبات

تصريح شرفي

خاص بالإلتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(حسب النّص الوراد في ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 12/27/ 2020 المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومحاربتها)

أنا الممضي (ة) أدناه،

السّيد (ة) سياسبت عادة الصّفة: طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التّعريف الوطنية رقم: 116530407 والصّادرة بتاريخ: 2019-11-16

والمسجّل(ة) بكلية: **العلوم الإنسانية والإجتماعية**، قسم: **علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات**،

والمكلّف (ة) **بإنجاز أعمال بحث لإنجاز مذكرة ماستر في علم المكتبات**، تخصص:

إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات، عنوانها:

واقع تطبيق معايير أمن المعلومات في أرشيف المحاكم الإدارية:

دراسة ميدانية بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التّاريخ: 2025/06/10

توقيع المعني(ة)

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

الحمد لله الذي لا ينسى من ذكر اسمه الحمد لله الذي لا ينسى
من شكره على نعمه وفضله الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
الحمد لله الذي وفقنا على مواصلة الدرب وأعاننا على إتمام هذا
العمل، وألهمنا الصبر والإرادة، فلك الحمد ولك الشكر

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان الى الأستاذ {بن زايد عبد
الرحمان} الذي تكرم بقبول الاشراف على هذه المذكرة وعلى جميع
التوجيهات والملاحظات والنصائح المقدمة من طرفه.

ونتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة العلوم
الإنسانية والاجتماعية عامة وأساتذة علم المكتبات والمعلومات خاصة.

وفي الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من
قريب أو من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في
ميزان حسناتهم.

الإهداء

الحمد لله الذي أعنانا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية.

أتقدم بإهداء هذا التخرج الى:

الى من أحمل اسمه بكل فخر وأتمنى من الله أن يطيل عمره حتى يرى ثمارا حان وقت حصادها أبي الغالي

الى من أنارت في قلبي حب العلم والتي كان دعاءها سر نجاحي أمي الحبيبة

الى اختي الغالية أمل التي ساندتني في عملي، والى توأمي الغاليين تقي الدين وضياء الدين اللذان كانا عونا وسندا لي في محنتي هذه.

ولأولئك الذين تمتعوا بالإخوة وتميزوا بالولاء والعطاء، ولمن رافقتهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة، ولمن كان معي على طريق النجاح صديقاتي.

بحمد الله ودعاء الأم لم يتبقى سوى خطوات قليلة لإكمال مسيرتي الجامعية شكرا لكل من ساندني أهدي تخرجي هذا الى أبي السند الوحيد، اسأل الله تعالى التوفيق.

البطاقة الببليوغرافية:

دبابسية، غادة

واقع تطبيق معايير أمن المعلومات في أرشيف المحاكم الإدارية: دراسة ميدانية بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة/ غادة دبابسية؛ بن زايد ن عبد الرحمان. ــ[د.م] : [د.ن] ، 2025 .ــ 82 و.: .جداول ، أشكال ، صور؛ 30 سم.

مذكرة ماستر: إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات: جامعة 8ماي1945 قالمة: 2025.

بن زايد، عبد الرحمان (مشرف).

قائمـــــــة المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
البطاقة البيبليوغرافية – الملخص	
قائمة المحتويات	أ-د
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	ح
قائمة المختصرات	ي
مقدمة	2
الفصل الأول: أساسيات الدراسة	
تمهيد	5
1.1 إشكالية الدراسة	5
2.1 تساؤلات الدراسة	6
3.1 فرضيات الدراسة	6
4.1أهداف الدراسة	7
5.1أهمية الدراسة	7
6.1أسباب اختيار الموضوع	8
7.1الدراسات السابقة	9
8.1تعقيب على الدراسات	11
9.1 منهج الدراسة	13
10.1 مصطلحات الدراسة	14
الفصل الثاني: أرشيف المحاكم الإدارية و أمن المعلومات	
تمهيد	16
1.2.المبحث الأول: أرشيف المحاكم الإدارية	16
1.1.2.الأرشيف القضائي	16
2.1.2.النصوص التشريعية	16
3.1.2أهمية الأرشيف القضائي	17
4.1.2.مكونات الأرشيف القضائي	19
5.1.2.طبيعة الأرشيف القضائي	23
2.2 المبحث الثاني: أمن المعلومات	23

العنـــــوان	الصفحة
1.2.2 تعريف أمن المعلومات	23
2.2.2 أهمية أمن المعلومات	24
3.2.2.مكونات أمن المعلومات	25
4.2.2.أبعاد أمن المعلومات	27
5.2.2طرق ومجالات اختراق أمن المعلومات	27
6.2.2.الوسائل التقنية لحماية أمن معلومات المؤسسة	28
3.2المبحث الثالث: معايير أمن المعلومات	30
1.3.2. معيار ISO27001	30
1.1.3.2.التطور التاريخي لمواصفةISO27001	31
2.1.3.2.متطلبات ISO27001	32
3.1.3.2.أبعاد المواصفة القياسيةISO27001	33
4.1.3.2. عائلة المواصفة القياسيةISO27001	35
2.3.2. معيارISO27002	36
1.2.3.2مفهوم معيارISO27002	36
2.2.3.2.بنية معيارISO27002	37
3.2.3.2.أهمية معيارISO27002	42
خلاصة الفصل	43
الفصل الثالث: تطبيق معايير أمن المعلومات بأرشيف المحكمة الادارية لولاية قالمة	
تمهيد	45
1.3.أساسيات الدراسة الميدانية	45
1.1.3 التعريف بالمحكمة الإدارية لولاية قالمة	45
2.1.3الهيكل التنظيمي للمحكمة الإدارية لولاية قالمة	46
3.1.3 اختصاصات المحكمة الإدارية لولاية قالمة	47
4.1.3 مصالح المحكمة الادارية	47
2.3 حدود ومجالات الدراسة	49
1.2.3 الحدود الموضوعية	49
2.2.3الحدود المكانية	49
3.2.3 الحدود الزمنية	49
4.2.3 الحدود البشرية	50

العنـــــوان	الصفحة
3.3 مجتمع وعينة الدراسة	50
1.3.3 مجتمع الدراسة	50
2.3.3 عينة الدراسة	50
3.3.3 أدوات جمع البيانات	51
4.3.3 إعداد عبارات المقابلة	51
4.3. عرض وتحليل أسئلة المقابلة	52
1.4.3 عرض وتحليل نتائج المحور الأول	52
2.4.3. عرض وتحليل نتائج المحور الثاني	57
3.4.3. عرض وتحليل نتائج المحور الثالث	60
4.4.3. عرض وتحليل نتائج المحور الرابع	64
5.3 النتائج العامة	67
6.3 النتائج على ضوء الفرضيات	68
7.3 التوصيات و المقترحات	70
خاتمة	72
القائمة الببليوغرافية	74
ملاحق	78

قائمـــــــــــة الجــداول

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح المعايير الرئيسية والفرعية لمعيار ISO27002 لسياسات أمن المعلومات	37

قائمـــــــــة الأشـــــكال

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يمثل المعايير الفرعية بمعيار تنظيم أمن المعلومات.	38
02	يمثل المعايير الفرعية بمعيار أمن الموارد البشرية.	40
03	يمثل المعايير الفرعية بمعيار الأمن المادي و البيئي.	41
04	يمثل الهيكل التنظيمي للمحكمة الإدارية ولاية قالمة	46

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

المختصر	الشرح باللغة الإنجليزية	الشرح باللغة العربية
ISMS	INFORMATION SECURITY MANAGMENT SYSTEM	نظام إدارة أمن المعلومات
IEC	INTERNATIONAL ELECTROTECHNICAL COMMISSION	اللجنة الكهرو تقنية الدولية
PDCA	PLAN DO CHEK ACT	دورة التحسين المستمر
IDS	INSTRUSION DETECTION SYSTEM	أنظمة كشف الاختراق

مقدمـــــــة

مقدمة:

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة وزيادة الاعتماد على الأنظمة الرقمية أصبح أمن المعلومات وحمايتها ركيزة أساسية لا غنى عنها لضمان استمرارية عمل المؤسسات وسلامة بياناتها، وباعتبار الهيئات القضائية والإدارية تتعامل مع بيانات حساسة وجب عليها تبني سياسات أمنية صارمة وتحديث مستمر لأنظمتها التقنية المستخدمة، لذلك يصبح حتميا الاعتماد على معايير دولية معترف بها مثلiso27001من أجل مساعدة المؤسسات على تحديد المخاطر المحتملة وضمان استمرارية العمل.

وتعتبر المحكمة الإدارية بولاية قالمة من بين أحد المؤسسات التي تحتوي على أرشيف ضخم من الوثائق والبيانات بالغة الحساسية مما يجعلها عرضة للتهديدات السيبرانية بأنواعها المختلفة لذلك من الضروري تطبيق معاير أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية.

ولمعالجة هذا الموضوع والاحاطة بمختلف جوانب ومجالات الدراسة ارتئينا تقسيمها الى 3 فصول مرتبة على النحو التالي:

الفصل الأول: يتعلق بالجانب المنهجي للدراسة المعنون ب أساسيات الدراسة، قمنا من خلاله التعرف على أهمية وأهداف الموضوع مع إشكالية متبوعة بالتساؤل الرئيسي للدراسة، تساؤلاتها، فرضياتها وتطرقنا الى منهج الدراسة المعتمد، بالإضافة الى الدراسات السابقة التي من خلالها قمنا ببناء دراستنا الحالية.

الفصل الثاني: المعنون بأرشيف المحاكم الإدارية وأمن المعلومات حيث قسمنا هذا الفصل الى 03 مباحث

المبحث الأول: بعنوان أرشيف المحاكم الإدارية والذي تطرقنا فيه إلى مفهوم الأرشيف القضائي، أهميته، أنواعه وصولا الى تشريعاته.

المبحث الثاني: والذي يحمل عنوان أمن المعلومات وهنا تطرقنا إلى تعريف أمن المعلومات، أهميته، مكوناته، أبعاده وصولا الى وسائل وتقنيات حماية أمن المعلومات داخل المؤسسة.

أما المبحث الثالث الموسوم: معايير أمن المعلومات الذي تحدثنا فيه على معياري ISO27001-ISO27002 وقمنا ب تعريفISO27001 والتطور التاريخي له، متطلباته، أبعاده، وعائلته، بالإضافة الى تعريفISO27002، مفهومه، بنيته، وأهميته.

أما الفصل الثالث و الأخير خصص هذا الفصل للدراسة الميدانية حيث تطرقنا الى الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية منها المجال الجغرافي، الزماني ،البشري، كذلك التعرف على المحكمة الإدارية والهيكل التنظيمي ومن ثم عرض البيانات تحليلها وتفسير النتائج التي تسهم في تشخيص واقع تطبيق معايير أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية بولاية قالمة من خلال تحليل نتائج المقابلة وعرض النتائج على ضوء الفرضيات ، وفي الأخير توصلنا إلى بعض الاستنتاجات والمقترحات بهدف تطوير تبني تطبيق معايير أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية بولاية قالمة.

وقد اعتمدنا على مجموعة واسعة من المراجع تتنوع بين: مراسيم، مقالات، كتب...، تم تنظيم بياناتها وترتيبها وفق معيارISO690.

الفصل الأول: أساسيات الدراسة

تمهيد:

يشكل الجانب المنهجي جزء مهم من الدراسة لما يتضمنه من عناصر أساسية من شانها أن تساعد ببناء الدراسة ككل بدء من إشكالية الدراسة مرورا بالتساؤلات والفرضيات، أهمية وأهداف البحث ووصولا الى الدراسات السابقة ومصطلحات الدراسة التي من خلالها قمنا ببناء تصور أولي حول الهيكل الذي تقوم عليه.

1.1. إشكالية الدراسة:

يعد أمن المعلومات وحمايتها من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات المختلفة لضمان حماية وسلامة بياناتها و استمرارية عملها خاصة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع وزيادة التهديدات الإلكترونية حيث تكتسب هذه الأهمية بعدا استراتيجيا في الهيئات الإدارية عامة والتي تتعامل مع بيانات حساسة وحيوية تتعلق بالأفراد و المؤسسات وحماية البيانات الشخصية و المالية ومنع الاختراقات التي تؤدي الى تسرب المعلومات أو تزويرها و الهيئات القضائية خاصة باعتبارها أمر بالغ الأهمية للحفاظ على سرية البيانات الحساسة التي تتعامل معها وتتطلب حماية هذه البيانات تبني سياسات أمنية صارمة وتحديث الأنظمة التقنية.

وفي ظل هذه التطورات التكنولوجية المتسارعة في المجالات المعلوماتية و التنظيمية أصبحت المؤسسات و الحكومات وغيرها تعتمد على هذه الأنظمة المعلوماتية المتقدمة ،هذه الأنظمة و التقنيات تشكل الآن الركيزة الأساسية لهذه المؤسسات لكنها في المقابل فتحت مجال لظهور أنواع جديدة من الجرائم تعرف بالجرائم المعلوماتية هذه الجرائم لها تأثير كبير في مختلف الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و العسكرية مما استدعى التفكير في ضرورة تأمين هذه البيانات و المعلومات و الحفاظ على سريتها وتطوير الوسائل و الآليات اللازمة لتحقيق ذلك، وفي مواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة التي

تواجه المؤسسات القضائية و الإدارية سعت المنظمات الدولية لتطوير معايير دولية مثل iso27001 التي توفر إطارا شاملا لإدارة أمن المعلومات تهدف هذه المعايير الى تحديد المخاطر وتطبيق إجراءات وقائية وضمان استمرارية العمل في حال وقوع حوادث أمنية وتعد هذه المعايير أداة أساسية لتعزيز أمن المعلومات التي تتعامل مع بيانات حساسة .وفي هذا السياق تعد المحكمة الإدارية بولاية قالمة واحدة من المؤسسات القضائية التي تحتوي على أرشيف من الوثائق الحساسة مما جعلها عرضة للتهديدات السيبرانية.

وفي ضوء هذه التحديات يبرز السؤال التالي:

ما مدى تطبيق معايير أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة؟

2.1. تساؤلات الدراسة:

1. ما مدى وعي العاملين في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة بأهمية أمن المعلومات؟
2. ماهي الإجراءات والتدابير المتبعة في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة؟
3. ماهي التحديات التي تواجه تطبيق معايير أمن المعلومات بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة؟

3.1. فرضيات الدراسة:

1. يمتلك الموظفون بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة دراية ووعي بأهمية أمن المعلومات.
2. الإجراءات والتدابير الأمنية المتبعة في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة تشمل تقنيات التشفير لحماية المعلومات الحساسة من الاختراقات.
3. التحديات التي تواجه تطبيق معايير أمن المعلومات بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة عديدة نذكر منها: نقص الخبرات والتكوين حول معايير أمن المعلومات، التمويل واعتبارات سياسية وإدارية.

3.1. أهداف الدراسة

- التعرف على معايير أمن المعلومات المتبعة في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة وفعاليتها في حماية البيانات الأرشيفية.
- رصد مميزات ومعيقات تطبيق معايير أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة وتحديد العوامل التي تسهم في نجاحها أو فشلها.
- التعرف على دور معايير أمن المعلومات في حماية الأرشيف القضائي بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة.
- توفير بيئة عمل إيجابية و آمنة داخل المحاكم الإدارية بما يتماشى مع التطورات التقنية و القانونية المعاصرة.

5.1. أهمية الدراسة:

تُعَدُّ دراسة موضوع تطبيق معايير أمن المعلومات في أرشيف المحاكم الإدارية من الأمور ذات الأهمية البالغة في عصرنا الرقمي، حيث تعتمد المحاكم الإدارية على الأرشفة الإلكترونية لحفظ البيانات الحساسة والمعاملات القانونية. يسهم البحث في هذا الموضوع إلى ضمان حماية هذه البيانات من الاختراقات الإلكترونية، وتسريب المعلومات، وضياع الوثائق الأساسية، مما يُعزز من ثقة الأفراد والمؤسسات بنزاهة النظام القضائي. علاوة على ذلك، يساعد هذا البحث في تحسين الأداء وتطوير بيئة عمل آمنة ومستدامة داخل المحاكم الإدارية، بما يتماشى مع التطورات التقنية والقانونية المعاصرة.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع الى مجموعة من النقاط أهمها:

أسباب ذاتية:

- الاهتمام الشخصي بموضوع أمن المعلومات وحماية البيانات في المؤسسات التي تتعامل مع البيانات الشخصية.
- التطلع الى تطبيق معايير دولية مثلiso27001 في البيئات المحلية خاصة المؤسسات الأرشيفية التي تتعامل مع بيانات حساسة.
- الرغبة في التعرف على المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الإدارية الحكومية.

أسباب موضوعية:

- أهمية أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة
- نقص الدراسات التي تتناول تطبيق معايير أمن المعلومات في الأرشيفات الإدارية خاصة أرشيف الهيئات القضائية.
- تزايد التهديدات السيبرانية في المؤسسات الأرشيفية ولاسيما القضائية

7.1. الدراسات السابقة:

يعد الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة من أهم المراحل التي يمر بها الباحث اذ يمكنه من فهم موضوع بحثه وتجنب الوقوع في أخطاء الآخرين بالإضافة الى تحديد الأسس المنهجية والنظرية التي اعتمدتها تلك الدراسات، فهي بمثابة الإطار المرجعي للباحث ومن هذا المنطلق فقد اعتمدنا على مجموعة من الدراسات التي قد تتشابه أو تتماثل مع دراستنا وتتمثل في:

- **الدراسة الأولى:**

من اعداد حمودي، كاهنة. سنة2016. بعنوان نظام أمن المعلومات في الجزائر دراسة حالة بلدية سوق الاثنين ولايةبجاية. وقد استعملت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ،حيث هدفت هذه الدراسة الى

التعرف على أنواع المخاطر والتهديدات التي قد تؤثر عليه مع الإشارة الى السياسات الأمنية المتبعة للحد من المخاطر المترتبة على أمن المعلومات حيث تسعى الى تقييم مدى كفاية الإجراءات الأمنية في الإدارة العامة ومحاولة اظهار العلاقة بين نظم المعلومات وأمن المعلومات من خلال توضيح دور أمن المعلومات في تجسيد نظم المعلومات وتم الوصول الى عدة نتائج التي تضمن نتائج كل من نظام أمن المعلومات ونتائج المقابلة والملاحظة التي أبرزت إيجابيات تعود للنظام من سرعة التنفيذ وسهولة مراقبة أعمال المصالح و المساعدة في اتخاذ القرارات و مواجهة الاخطار [1]

- **الدراسة الثانية:**

- **دراسة من اعداد: كحول، سمية. طيب، سعيدة سنة 2018**، بعنوان أهمية استخدام المواصفة القياسية الدولية iso 27001 لإدارة أنظمة أمن المعلومات. وقد استعملت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي ،حيث هدفت هذه الدراسة الى التركيز على المواصفة القياسية iso2700 باعتبارها معيارا دوليا مهما في نظام حماية المعلومات وإبراز دورiso27001 في حماية المؤسسات وتوضيح أهمية المعلومات كمصدر رئيسي للسلطة والقوة في العصر الحديث، وقد أكدت النتائج على الأهمية الكبيرة لمواصفة iso27001 في تعزيز أمن المعلومات داخل المؤسسات والتأكيد على أن تطبيق هذه المواصفة يوفر حماية قوية لأصول المعلومات.[2]

[1] - حمودي، كاهنة. نظام أمن المعلومات في الجزائر دراسة حالة بلدية سوق الاثنين تيزي وزو (على الخط) مذكرة ماستر. تخصص سياسات عامة وإدارة محلية. تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2017. متاح على : https://www.scribe.com/document/538984373

[2] كحول، بسمة. طيب، سعيدة. أهمية استخدام المواصفة القياسية الدولية لISO2001 لإدارة أنظمة أمن المعلومات. مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة (على الخط) ديسمبر2018. (2025/05/28)، مج01، ع01.متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/article/184607

- **الدراسة الثالثة:**

دراسة من اعداد كحيلة سارة، سنة2021 بعنوان: أمن وحماية الوثائق الإلكترونية من خلال المعايير الدولية والنصوص التشريعية: دراسة تحليلية لل معيارين27001 iso و27002 iso والقانون 15-04 المتعلق بالتوقيع الالكتروني. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي، حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهم المخاطر التي تهدد الوثائق الالكترونية والتعريف بالمعايير الدولية الخاصة بأمن الوثائق الالكترونية واستراتيجياتها في الحفاظ على الوثائق الالكترونية. وقد توصلت الباحثة الى أن الاعتماد على المعايير الدولية مثلISO27002وISO27002 يعد عاملا أساسيا في حماية الوثائق الالكترونية، كما أن ال قانون04-15 الخاص بالتوقيع والتصديق الالكتروني يلعب دور في تعزيز مصداقية الوثائق الالكترونية من خلال منحها الصفة الرسمية وتنظيم آليا التوقيع الالكتروني[1]

- **الدراسة الرابعة:**

دراسة من اعداد: فيلالي، أسماء. سنة2023 بعنوان: دور المواصفة الدولية Iso/IEC 27001 في الرفع من مصداقية نظام إدارة أمن المعلومات في المؤسسة. وقد استعملت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، هدفت هذه الدراسة الى: تعريف نظام إدارة أمن المعلومات والمواصفة القياسية ISO 27001، تبيان دور المواصفة ISO 27001في الرفع من مصداقية نظام إدارة أمن المعلومات وشرح طريقة تطبيق دورة التحسين المستمر على أنظمة إدارة أمن المعلومات. وتوصلت الباحثة الى نتائج: معيار27001iso هو مواصفة تحدد متطلبات وشروط الحصول على أمن المعلومات بينما iso27002 يقدم إرشادات وتطبيقات أفضل للممارسات الأمنية ويساهم iso27001 في تعزيز مصداقية نظام إدارة أمن المعلومات من خلال تحسين مستوى الأمان في المؤسسات التي تطبقه.[2].

- **الدراسة الخامسة:**

---

[1] -كحيلة، سارة. امن وحماية الوثائق الالكترونية من خلال المعايير الدولية والنصوص التشريعية دراسة تحليلية لل معيارينISO277ISO20021- وال قانون15-04 المتعلق بالتوقيع الالكتروني. (على الخط)نوفمبر2021.(2025/05/28)،مج08.متاح على:https://asjp.cerist.dz/en/article/168567

[2] - فيلالي، أسماء. دور المواصفة الدولية ةISO2700في الرفع من مصداقية نظام إدارة أمن المعلومات في المؤسسة. مجلة إضافات اقتصادية (على الخط) مارس2021. (2025/05/25). متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/article/147656

من اعداد: بن محمد هدى، طوبال ابتسام وكورتل نجاة لسنة 2023. بعنوان المعايير الدولية لإدارة أمن المعلومات. وقد استعملت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أمن المعلومات والتركيز على معيار iso27001باعتباره أهم المعايير المعتمدة عالميا، تم التوصل الى عدة نتائج أبرزها: تمكن المنظمات من تحقيق معايير أمن المعلومات يعزز مكانتها على المستوى المحلي والدولي والإقليمي، تطبيق هذه المعايير يسهم في تحسين جودة الخدمات والمنتجات وأن الالتزام بالمعايير يساعد في رفع ثقة المواطنين والعملاء والمستثمرين في الأنشطة والعمليات المؤسسية [1].

- **الدراسة الخامسة:**

1.8 تعقيب الدراسات: بعد مراجعة الدراسات السابقة يمكن تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية على النحو التالي:

- **اشتركت الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية في النقاطة التالي:**

1. جميع الدراسات تدور حول أمن المعلومات سواء في شكل أنظمة معايير دولية ISO27001-ISO27002، أو تشريعات.
2. جميع الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة.
3. أغلب الدراسات تسعى الى مدى تطبيق معايير أمن المعلومات في المؤسسات الجزائرية.
4. الدراسة الثالثة جاءت نظرية تعرف بمعيار ISO27001، حاولت فيه الباحثة شرح فصول المواصفة وأهمية عناصر أمن المعلومات في إدارة وحماية المعلومات.

- **كما اختلفت هذه الدراسات على الآتي:**

[1] - بن محمد، هدى. طوبال، ابتسام. كورتل، نجاة. المعايير الدولية لإدارة أنظمة أمن المعلومات. مجلة البحوث والدراسات (على الخط)2023. (2025/05/29). متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/article/184607&ved=_

1. . تختلف الدراسات السابقة عن دراستنا الحالية في مجالات تطبيقها.

2. ركزت الدراسة الأولى، الثالثة والرابعة على الجوانب النظرية للمعايير الدولية لأمن المعلومات ISO2700 1و ISO27002، أما الدراسة الثانية فقد ركزت على تحليل تشريعي للوثائق الالكترونية وربطها بمعايير قوانين أمن المعلومات، و الدراسة الخامسة تناولت نظام أمن المعلومات في المؤسسات العمومية دون التطرق الى المؤسسات القضائية أو الأرشيف الإداري خصيصا.

3. اختلفت الدراسات السابقة في نتائجها باختلاف طبيعة المؤسسة المدروسة ودرجة الوعي والتطبيق الفعلي لمعايير أمن المعلومات في كل حالة.

4. اختلفت دراستنا الحالية بأنها تناولت بيئة حساسة ومتخصصة وهي الأرشيف القضائي في المحكمة الإدارية الذي لم يتم التطرق إليه من قبل هذه الدراسات السابقة.

- **علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:**

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كونها أنها تنتمي الى مجال امن المعلومات والتركيز على أهمية تطبيق معايير أمن المعلومات لحماية الوثائق الالكترونية والورقية،

ما يميز دراستنا الحالية هو معالجتها لجوانب لم يتم تناولها بشكل مباشر أو معمق واهملتها الدراسات السابقة بتركيزها على استكشاف واقع تطبيق معايير أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة حيث أن هذه البيئة تتميز بحساسية عالية للبيانات كون أن الأرشيف يحتوي على معلومات ومستندات وملفات ووثائق سرية حيث أي تسرب أو تلاعب بهذه المعلومات يؤثر على حقوق الأفراد ومصالحهم ، وتخضع لاطار تشريعي يتطلب مستويات عالية من الحماية لضمان أمنها، كما تسلط دراستنا الضوء على تحديات فريدة لم تبرزها الدراسات السابقة كغياب السياسات الأمنية وتقييم الوعي الأمني بالإضافة الى خلق بيئة عمل آمنة داخل أرشيف المحكمة الإدارية خالية من الاختراقات و التهديدات الأمنية.

9.1 منهج الدراسة

يعرف المنهج الوصفي: طريقة لوصف ظواهر أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع[1].

وحسب دراستنا فان المنهج المناسب هو المنهج الوصفي وذلك لوصف واقع تطبيق معايير أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة وتحليل الجوانب التقنية لأمن المعلومات المستخدمة واستكشاف التحديات والتهديدات الأمنية التي يواجهها الأرشيف.

10.1 مصطلحات الدراسة

- **أمن المعلومات:** مجموعة من الممارسات والسياسات المصممة لحماية البيانات والمعلومات من الوصول غير المصرح به في المؤسسات ولا يقتصر على البيانات الرقمية فقط بل يشمل جميع أشكال المعلومات سواء كانت ورقية أو الكترونية ويهدف الى تحقيق ثلا ركائز أساسية تعرف بمثلث CIA أي السرية، التكاملية والتوفر.
- **معايير أمن المعلومات:** هي عبارة عن مجموعة من التقنيات والقواعد والممارسات المعترف بها دوليا والتي تهدف الى حماية الأصول المعلوماتية: البيانات، البرامج، الأجهزة والوثائق من التهديدات الداخلية والخارجية مثل الاختراقات، التسريبات والتلف.
- **الأرشيف الإداري:** يعتبر ذاكرة المؤسسات وهو مجموعة من الوثائق والسجلات التي تنشئها أو تستقبلها الهيئات أو المؤسسات أو الإدارات الحكومية والخاصة يتم حفظها بشكل منظم لأغراض مرجعية أو قانونية أو إدارية.

---

[1] - علي المحمودي، محمد سرحان. مناهج البحث العلمي. (على الخط). ط03.الجمهورية اليمنية: دار الكتب،2015.ص46.تم الاطلاع يوم2025/05/26.متاح على الرابط:https://www.noor-book.com/%25D9%2583n

☒ **المحكمة الإدارية**: هي هيئة قضائية متخصصة في الفصل في المنازعات الإدارية التي تنشأ بين الأفراد والجهات الإدارية والإدارات العامة وتعد ركيزة أساسية لضمان مبدا دولة القانون ومراقبة أعمال الإدارة وتحقيق التوازن بين امتيازات السلطة العامة وحقوق وحريات الأفراد.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بتقديم صورة أولية عن موضوع دراستنا فقد عرضت الإشكالية واقع تطبيق معايير أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة ، والذي جسد الى 03 فرضيات رئيسية، والأكيد أن لكل دراسة أسباب تدفع لتناولها الأمر الذي يكسبها نوعا من الأهمية ، كما استندت الدراسة على دراسات سابقة و توضيح أوجه الاستفادة من كل منها على حدى.

الفصل الثاني:

أرشيف المحاكم الإدارية وأمن المعلومات

تمهيد:

يمثل أرشيف المحاكم الإدارية مستودعا حيويا لوثائق بالغة الأهمية تشمل محاضر الجلسات، والمذكرات القانونية والأحكام القضائية وغيرها من المستندات من خلال توثيقه لمختلف الإجراءات والقضايا القانونية والقضائية التي تحافظ على الحقوق والواجبات وجاء هذا الفصل للتعريف بالأرشيف القضائي واهم عناصره وإعطاء نظرة شاملة عليها كما سنستعر ض أهم التشريعات التي تحكمه في الجزائر.

1.2. المبحث الأول: أرشيف المحاكم الإدارية:

1.1.2.الأرشيف القضائي: هو واحد من ضمن أنواع وأقسام الأرشيف الهامة جدا والشهيرة ويكون الأرشيف في تلك الحالة هو المكان الذي يضم العديد من الوثائق التي تخص وزارة العدل وأيضا الوثائق التي تخص المحاكم، بعض الهيئات التشريعية، القضائية كذلك بعض الأنظمة والقوانين وكل ما يتعلق بالمحاكم الخاصة ورجال القانون والقضاة [1].

2.1.2. النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالأرشيف القضائي:

1- المرسوم التنفيذي رقم 96-168المؤرخ في13-06-1996 المحدد لكيفيات تسيير الأرشيف القضائي وحفظه.

2-القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03-06-1998المحدد لطبيعة الأرشيف القضائي ومدة حفظه لدى الجهات القضائية وآجال اتلافه وايداعه لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني

[1] - قداري، سماح. الأرشيف القضائي في الجزائر: بين الواقع والآفاق. ***مجلة الإحياء*** [على الخط] سبتمبر2020. 2020/09/02. مج20، ع26، ص. 1018 [2025/04/13].. متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/92/20/3/127994

3-القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07/2010-27 المعدل للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03-06-1998المحدد لطبيعة الأرشيف القضائي ومدة حفظه لدى الجهات القضائية وآجال اتلافه وايداعه لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

4-المرسوم رقم 66-171المؤرخ في 08-06-1966المتضمن نقل المحفوظات الموجودة بالجهات القضائية.

5-المرسوم التنفيذي رقم 12-409المؤرخ في 08-12-2012 المتضمن انشاء مراكز جهوية للأرشيف القضائي وتحديد كيفيات تنظيمها وسيرها.

6- بالإضافة الى نصوص أخرى مثل قانون 88-09 المتعلق بالأرشيف الوطني، والقانون رقم 90-30 المؤرخ في 01-12-1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية وكل المناشير والتعليمات الصادرة عن المديرية العامة للأرشيف الوطني[1].

3.1.2. أهمية الأرشيف القضائي:

للأرشيف القضائي أهمية كبرى في حياة الأفراد والدول فهو يلعب دورا مهما على صعيد جميع المجالات العلمية الاقتصادية والثقافية وتتمثل في:

- يستخدم كأداة فعالة لحفظ الحقوق لكل من الأفراد والمؤسسات.
- يسير عمل الرقابة والتقييم.
- يعتبر ركيزة من ركائز الهوية الوطنية.
- مصدر للبحث العلمي والتاريخي فالوثائق الأرشيفية تمثل تاريخ وماضي الأمة.

[1] - عبد الهادي، عبد العالي. تسيير الأرشيف القضائي في الجزائر: مصلحة أرشيف مجلس قضاء وهران نموذجا. ***مجلة عصور الجديدة*** [على الخط] 2020، مج.10، ع03، ص.355 [2025/04/14]. متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/178/10/3/128587

- الوثائق الأرشيفية تقوم بدور في اثبات الحقوق، وتثبت الهوية الشخصية للفرد وتكسبه حقوقه في المجتمع كذلك تحمي حقوق الملكية العامة والخاصة [1].

كما تظهر أهميته في العديد من المجالات:

- استفادة الإدارة العامة: حيث تستفاد بالوثائق التي توثق تنظيم وظائف كل إدارة حكومية.

- الاستفادة الاقتصادية: وفيه يستفاد من العقود التي تتعلق بالأنشطة والإحصاءات والعلاقات التجارية التي تتعلق بالشؤون الاقتصادية وغيرها.

- التاريخ الوطني: وفيه يستفيد من الوثائق من مصادر كثيرة في كل مسألة شغلت الحكومة وهي تضم الوثائق المتعلقة بالحروب التي خاضتها الدولة والأحداث التاريخية المهمة.

- التاريخ الاقتصادي: وفيه يستفاد من الحقائق التي يتم تجميعها من الإدارات الحكومية العاملة في محال الصناعة ومنازعات العمل ومنها وثائق المحاكم والهيئات القضائية التي تبين تطور قانون الأعمال

- السيرة والنسب: وفيه يستفيد من وثائق الإحصاء الرسمي للسكان ومكتب الأراضي، النسب..

- التوثيق والاثبات: مثل المستندات التي تحمي حق الملكية والعقود والإيجارات، والأوراق القانونية وكذلك الأوراق الحسابية وجميع الحقوق المالية الناتجة عن علاقة المواطنين أو مع الحكومة [2].

---

[1] - محمد الحويج، عبد المجيد. الوثائق الأرشيفية وأهميتها في البحث العلمي. ***مجلة كلية الآداب*** [على الخط] سبتمبر2022.، ع. 30، ص222. [2025/04/17]. متاح على:https://dspace.zu.edu.ly/bitstream/handle/1/1008/9.pdf?isAllowed=y&sequence=1

[2] -زيان، حسينة. الأرشيف القضائي في الجزائر: المكونات والأهمية. المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية (على الخط) ديسمبر 2022. (2025/04/16)، مج 14، ع 02، ص 252- متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/article/207726

4.1.2. **مكونات الأرشيف القضائي:**

يتكون الأرشيف القضائي من أربعة سلاسل وثائقية مهمة ومتميزة من حيث وظيفتها لها استقرار ملحوظ مع مرور الوقت وهي السجلات القضائية (سجلات الجلسات والفهارس)، الملفات، الأحكام والقرارات القضائية.

1.4.1.2. السجلات القضائية:

تعد السجلات القضائية من أهم أنواع الوثائق التي أنتجها كتاب ضبط المحاكم أثناء تأدية مهامهم تخضع السجلات القضائية الى ترقيم صفحاتها ثم ختمها والتأشير عليها من قبل رؤساء أو نواب الجهات القضائية سواء كانت محكمة أو مجلس قضائي، تستغل السجلات القضائية من خلال البيانات التي تحتوي عليها في استرجاع المعلومات وتعتبر أداة من الأدوات التي يعتمد عليها الجهاز القضائي في العملية الإحصائية.

تنقسم السجلات القضائية الى نوعين: سجل الجلسات والفهارس

- **سجل الجلسات**

طبقا للمرسوم 66-162المؤرخ في 08جوان1966والمتضمن أحداث محضر ملخص لجلسات المحاكم والمجالس في المادة الأولى يمسك كتاب الضبط للمجالس والمحاكم سجلا مرقما وموقعا عليه يسجلون فيه عن كل جلسة: أوقات افتتاح الجلسة ورفعها، بيان ملخص عن القضايا المسجلة في القوائم وأسماء القضاة الحاضرين، بيان ملخص عن الأحكام الصادرة والقضاة المشاركين فيها.

والتقييد أيضا في هذا السجل أسماء قضاة مجالس القضاء والمحاكم الذين حضروا الجلسات العامة وخلاصة موضوع انعقادها. أما بالنسبة للمجالس القضائية والمحاكم التي تتضمن عددا من الغرف

والفروع فتقيد هذه البيانات في سجل بالغرفة الأولى التابعة للمجلس القضائي أو الفرع الأول من المحكمة كما جاء في المادة الثانية من ال مرسوم66 -162 أنه يشكل هذا السجل الممسوك بموجب هذا المرسوم وثيقة رسمية ويوقع عليه بعد الجلسة رئيس وقاضي النيابة العامة اللذان حضرا هذه الجلسة بينما نصت المادة الثالثة من نفس المرسوم: على أن يضع كتاب ضبط المجالس القضائية والمحاكم في أوائل كل ثلاثة أشهر قائمة عن النشاط القضائي خلال الفترة المذكورة طبقا للنموذج المحدد من وزير العدل حافظ الأختام ويصادق كاتب الضبط على هذه الوثائق بأنها طبقا للأصل.

- **الفهارس** هي وثيقة تنجز من طرف الموظفين ووسيلة تسمح بتسهيل إدارة كمية الوثائق المحفوظة على مستوى كتابة ضبط الجهة القضائية [1].

2.4.1.2. الملفات القضائية:

يمثل الملف القضائي السجل الشامل والمتكامل الذي يضم كافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بقضية قانونية بعينها بدءا من محاضر الضبط الأولية وصولا إلى القرارات و الأحكام القضائية الصادرة بشأنها بالإضافة إلى مختلف المستندات القانونية التي يقدمها أطراف النزاع من محامين ومتقاضين ،فضلا عن الوثائق الصادرة عن الجهات الضبطية القضائية المختصة إذ يتضمن الملف مجموعة من البيانات الأساسية التي تحدد هوية الأطراف المعينة وتفاصيل القضية من حيث نوعها وتاريخ ايداعها والمحكمة المختصة بها، مرورا بالإجراءات المتخذة من محاضر جلسات وطلبات ودفوع وأدلة مختلفة، وصولا الى

[1]- بشكورة، بسمة. التسيير الالكتروني للوثيقة الأرشيفية [على الخط]. مذكرة ماستر. إدارة المؤسسات الوثائقية. قالمة: جامعة 8 ماي1945، 2024 ص.22. [2025/04/27].متاح على: https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/16088

الصفة النهائية للقرار الصادر فيها، مما يجعله أدلة محورية لضمان حفظ الحقوق وتسهيل الرجوع الى تفاصيل القضية وتحقيق الشفافية وتنظيم العمل القضائي[1].

3.4.1.2. أصول الأحكام والقرارات القضائية:

كل قضية يفصل فيها تنتهي بصدور حكم أو قرار قضائي كلمة حكمjudgment متعددة المعاني يتم إدراك مدلولها تبعا للهيئة التي تصدرها مثلا مصطلح حكم يصدر عن المحكمة tribunal أما إذا صار الحكم عن المجلس القضائي coral يسمى قرار .arêteالحكمjudgment وثيقة ناتجة عن الوظيفة القضائية التي يمارسها القاضي في أغلب الأحيان وهو فعل سيادي act d'autorité أي أنه تصدره هيئة ذات سلطة تمثل الدولة التي تتكفل بالفصل في نزاعات المتقاضين. كما يعبر الحكم عن فكر القاضي وهو وسيلة لإبلاغ قراراته وفعل منشأ للقانون. إضافة الى ما سبق يعني الحكم فعل الفصل في قضية قصد حلها عقب التحقيق والمداولة فيها [2].

ويعبر عن الحكم أو القرار القضائي هو تلك الوثيقة الشاملة التي تتضمن معالجة الخصومة القضائية منذ انطلاقها الى غاية الفصل فيها ن فهو يتناول الإشارة الى كل ما يتعلق بالخصومة من حيث أطرافها وما تضمنته من وقائع وما تخللها من إجراءات ، وما قدمه الأطراف من طلبات ،وما اعتمدوا عليه من أسانيد لتزكية مواقفهم، وما دار أثناء الجلسة من مناقشات ومرافعات، ثم دراسة كل ذلك من طرف القاضي وانزال حكم القانون عله من أجل الوصول الى حسم النزاع، حسب أحكام القانون السارية

[1] - المرجع نفسه. ص23.

[2] -زيان ، حسينة. المرجع السابق. ص. 559.

المفعول، وفقا للتفسير الصحيح الذي يضع حدا للشقاق القائم بين المتقاضين وإعطاء كل ذي حق حقه، ويكون ذلك بالنطق بأحكام واجبة النفاذ برعاية السلطة العامة[1].

يتم الحفاظ على القرارات أو أصول الأحكام القضائية بالكامل لقيمتها التاريخية، كونها تعتبر بمثابة ملخص كل قضية. ومن منظور قانوني هي أدلة اثبات في القانون لما لها من قيمة قانوني. يحفظ هذا النوع من الوثائق على مستوى مصالح قيمة الضبط الجهات القضائية حسب ما ورد في المرسوم رقم66-171.، كما أن المحكمة مطالبة بتقديم نسخ طبقا الأصل للحكم المصادق عليه وموقع من طرف القاضي الذي أصدره وكاتب ضبط الجلسة ،الى الأطراف أو المتقاضين أو لأي مقدم طلب معتمد بغية اثبات حقوق الملكية و التبني، تختلف الأحكام القضائية الحالية من ناحية الشكل عن ما كانت عليه سابقا فب الفترة ما قبل الاستقلال بحيث جمعت وحفظت بعناية في شكل مجلدات مصنفة وفق نظام زمني معين .على عكس ماهي عليه الآن حيث يتم حفظها على شكل أوراق في علب أرشيفية ،مما يعرضها لخطر الضياع. وتجدر الإشارة الى أن الحكم أو القرار القضائي يتضمن على أربعة أجزاء [2]:

- الديباجة: وتحتوي على عدة بيانات منها: اسم المحكمة التي أصدرت الحكم أسماء القضاة الذين شاركوا في إصداره، تاريخ إصداره وأسماء الخصوم.
- الوقائع: يحتوي على عرض موجز لموضوع الدعوة وخلاصة ما استندوا عليه القضاة من أدلة وحجج قانونية كما يتضمن بيان للمسائل المعروضة للفصل فيها وتذكر كذلك مختلف الإجراءات المتخذة والراحل التي مرت بها القضية وخلاصة ما وصلت اليه دون أن يبين القضاة موقفهم منها.
- المناقشة وأسباب الحكم: أي بيان الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي بني عليها القاضي حكمه ويظهر في هذا الجزء دور القضاة والذي يناقشون فيه طلبات ودفوع الخصوم وفق القانون.

---

[1] -بشكورة، بسمة. المرجع السابق. ص23.

[2] - المرجع نفسه،. ص.22

- منطوق الحكم: يذكر في هذا الجزء الموقف الفاصل في الدعوى مثلا رفض الدعوى وإلزام المدعي بالمصاريف القضائية أو العكس. تحتوي على معلومات هامة تمنح للحكم قيمة وحجية قانونية. فمنطوق الحكم هو الحقيقة التي ينتهي اليها حكم الحاكم وهو الجزء الذي يمكن وضعه موضع التنفيذ فهو يشمل علة معلومات هامة تمنح للحكم حجية قضائية تتضمن على قبول أو لرفض وهي اما طلبات أو دفوع [1].

5.1.2. طبيعة الأرشيف القضائي:

يشمل الأرشيف القضائي بطبيعته كل الوثائق المنتجة و المستلمة من قبل كل الجهات القضائية الجزائرية وأرشيف كل الهيئات التابعة لوزارة العدل مثل مديرية إدارة السجون وإعادة الادماج وأرشيف مساعدي القضاء من محامين، محضرين قضائيين، موثقين...[2].

2.2. المبحث الثاني: أمن المعلومات

في العصر الرقمي يعتبر أمن المعلومات خط الدفاع الأول للمؤسسات ضد التهديدات المتزايدة، ويهدف هذا المبحث الى التعرف على دور أمن المعلومات في التقليل من الاعتداءات الالكترونية وذلك من خلال تحديد مفهوم وأهمية ومكونات وأبعاد أمن المعلومات وعرض طرق الاختراق الشائعة وتقديم نظرة عامة على وسائل الحماية التقنية المتاحة.

1.2.2. تعريف أمن المعلومات:

[1] - المرجع السابق. ص.23.

[2] - عبد الهادي، عبد العالي. المرجع السابق. ص.ص.355-365.

أمن المعلومات هو مجموعة الإجراءات والتدابير التي تهدف الى حماية البيانات والمعلومات من المخاطر والتهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية وذلك لضمان سلامتها وسريتها وتوافرها للمستخدمين المصرح لهم[1].

وفي تعريف آخر:

أمن المعلومات يتسع ليشمل حماية المعلومات من الضرر بكافة أشكاله سواء كان مصدره أشخاصا (كالمحترفين)أو برامج (كفيروسات الحاسب الآلي)، سواء كان معتمدا أم عن طريق الخطأ، وحماية المعلومات من الوصول الغير مصرح به، أو السرقة أو إعادة التوجيه، أو سوء الاستخدام وحماية قدرة المنشأة على الاستمرار وأداء أعمالها على أحسن وجه، وتمكين أنظمة تقنية المعلومات والبرامج التطبيقية لدى المنشأة من العمل بشكل آمن[2].

2.2.2. أهمية أمن المعلومات

- **حماية الأصول الرقمية الحرجة:** يشمل ذلك تأمين البنية التحتية التقنية مثل الخوادم، قواعد البيانات، الشبكات، أنظمة التشغيل والتي تعد عناصر حيوية لعمل المؤسسات وضمان توفر هذه الأصول بشكل مستمر يمنع تعطيل الخدمات ويقلل من الخسائر المالية والفنية.

- **الحفاظ على سرية وسلامة المعلومات:** يضمن أمن المعلومات أن البيانات الحساسة تظل محمية من الوصول الغير مصرح به سواء من جهات داخلية أو خارجية كما يحافظ على دقة المعلومات ويمنع التعديل أو التلف الغير مشروع ما يعزز مصداقية الأنظمة.

---

[1] - بن محمد، هدى، طوبال، ابتسام، كورتل، نجاة. المعايير الدولية لإدارة أمن المعلومات. ***مجلة البحوث والدراسات*** [على الخط] 2023. مج. 20، ع02، ص175. ،[2025/04/5].متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/202/20/2/229479

[2]- عوض الله، أحمد حسني. ***أثر خصائص أمن المعلومات على تحقيق التميز المؤسسي عبر قدرات التعلم التنظيمية في الجامعات الأردنية*** [على الخط]. أطروحة دكتوراه. نظم المعلومات الإدارية. السودان: كلية الدراسات العليا، 2018. ص 43. [2025/04/10]. متاح على:-02 أثر-خصائص-أمن-المعلومات-على-تحقيق-التميز-المؤسسي-عبر-قدرات-التعلم-التنظيمية-في-الجامعات-الأردنيةpdf.

- **دعم استمرارية الأعمال والخدمات:** يقلل من مخاطر التوقف المفاجئ للعمليات بسبب الهجمات الالكترونية أو الأعطال التقنية ويساهم في بناء ثقة العملاء والشركاء من خلال ضمان بيئة رقمية آمنة وموثوقة.

- **الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية:** يساعد المؤسسات على الالتزام باللوائح المحلية والدولية المتعلقة بحماية البيانات مما يقيها من العقوبات المالية والقانونية.

- **حماية السمعة والمكانة التنافسية:** يجنب المؤسسات الأضرار الناتجة عن انتهاكات البيانات والتي قد تؤثر سلبا على سمعتها وعلاقاتها مع العملاء مما يعزز الميزة التنافسية للمؤسسات التي تقدم خدمات آمنة وموثوقة مقارنة بغيرها.

- **حماية الخصوصية والبيانات الحساسة:** ضرورة حماية المعلومات الشخصية والمهنية لجميع المستخدمين وتأمين البيانات المالية مثل معلومات البطاقات الائتمانية وكلمات المرور أثناء المعاملات الالكترونية.

- **إدارة المخاطر والتهديدات:** تحليل التهديدات الأمنية المحتملة وتطوير إجراءات وقائية فعالة بناء على تقييم المخاطر.

- **مواجهة التهديدات الالكترونية المتطورة:** مقاومة الهجمات الالكترونية مثل الفيروسات والاختراقات بالإضافة الى التعامل مع مصادر التهديد المتعددة والمتغيرة.

- **الوقاية من الهجمات الإلكترونية الخطيرة:** مواكبة تطور أساليب الاختراق الإلكتروني كذلك الحماية من البرمجيات الخبيثة التي تهدد الأنظمة والشبكات[1].

[1]- القحطاني، ذيب بن عايض. ***أمن المعلومات***. الرياض: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، 2015.ص.ص.59-60.

3.2.2. مكونات أمن المعلومات

- **حماية السرية:** التأكد من أن المعلومات لم يتم الكشف عنها للأشخاص المصرح لهم بالوصول اليها.
- **ضمان النزاهة:** الحفاظ على الدقة واكتمال المعلومات ومنع أي تعديل أو تغيير غير مصرح به.
- **تأمين التو افرية:** ضمان إمكانية الوصول الى المعلومات والأنظمة عند الحاجة اليها من قبل المستخدمين المصرح لهم.
- **منع الانكار:** توفير القدرة على اثبات أن شخصا ما قام بفعل معين يتعلق بالمعلومات أو الأنظمة ولا يمكنه انكار ذلك لاحقا.

بالإضافة الى هذه الجوانب الأساسية يتضمن أمن المعلومات مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي تهدف الى:

- **حماية الموارد المادية:** تأمين الأجهزة والمعدات ومراكز البيانات من الوصول الغير المصرخ به أو التلف.
- **حماية الأنظمة أو البرمجيات:** تأمين أنظمة التشغيل وتطبيقات من الثغرات والهجمات.
- **حماية الاتصالات والشبكات:** تأمين قنوات الاتصال وشبكات المعلومات من الاختراق والتجسس.
- **إدارة الهوية والوصول:** التحكم فيمن يمكنه الوصول في إمكانية الوصول الى موارد المعلومات والأنظمة.
- **مكافحة البرمجيات الخبيثة:** الحماية من الفيروسات والبرامج الضارة الأخرى.
- **إدارة المخاطر:** تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر الأمنية المحتملة.
- الوعي والتدريب الأمني: توعية المستخدمين بأهمية أمن المعلومات وكيفية اتباع أفضل الممارسات.

- الاستجابة للحوادث: وضع خطط للتعامل مع الاختراقات الأمنية و استعادة الأنظمة و البيانات [1].

4.2.2. أبعاد أمن المعلومات:

- **سرية المعلومات:** أي الوصول الغير مصرح به الى المعلومات بحيث لا يتمكن سوى الأشخاص المصرح لهم الاطلاع على البيانات المخزنة في الأجهزة أو المنقولة عبر الشبكات.
- **سلامة المعلومات:** تشير سلامة المعلومات الى ضمان عدم حدوث أي تعديل غير مشروع على المعلومات سواء بالحذف أو التغيير أو الإضافة من قبل جهات غير مصرح لها ويهدف هذا البعد الى الحفاظ على دقة البيانات وموثوقيتها عبر الزمن مما يعزز من مصداقية النظام المعلوماتي.
- **جودة المعلومات:** أي توفر المعلومات للمستخدمين في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة دون أن تتعرض للفقد أو الحذف أو التلف ويتطلب هذا البعد وجود آليات فعالة لضمان استمرارية الوصول الى المعلومات حتى في ظل الظروف الطارئة أو الأعطال التقنية [2].

5.2.2. طرق ومجالات اختراق أمن المعلومات:

1.5.2.2. طرق اختراق أمن المعلومات

- **الهجمات التنافسية Competitive Hacking:** استغلال الثغرات الأمنية في الأنظمة والبرمجيات ومحاولة تجاوز آليات الحماية للوصول الغير مصرح به الى المعلومات بحيث قد يكون الهدف هو الحصول على ميزة تنافسية أو الحاق الضرر بالخصوم.

---

[1] - مقراني، قدور. ***تقييم مدى مساهمة أمن نظم المعلومات الالكتروني في الحد من مخاطر نظم المعلومات*** [على الخط]. مذكرة ماستر. تدقيق ومراقبة التسيير. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2016. ص. 68 [2025/04/13]. متاح على: https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/12700/3/mekrani-kadour.pdf

[2] - قذافية، أمينة. استراتيجية أمن المعلومات. ***أبعاد اقتصادية*** [على الخط]31ديسمبر2016، ع.06، ص.166[2025/04/18] متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/279/6/1/31120

- **إساءة استخدام امتيازات Misuse Of Information:** استغلال الصلاحيات الممنوحة للمستخدمين بطرق غير مصرح بها قد يكون ذلك عن طريق موظف داخلي أو طرف خارجي لديه وصول والهدف غالب هو تحقيق مكاسب شخصية أو الحاق ضرر بالمؤسسة.

- **الإهمال Negligence:** عدم اتباع الإجراءات الأمنية اللازمة بالإضافة الى الأخطاء البشرية التي تؤدي الى كشف المعلومات أو سهولة الوصول الها وقد يكون ذلك من داخل المؤسسة أو خارجها.

-**تدمير المعلومات:Information Destruction:** محاولة اتلاف أو محو البيانات بشكل معتمد قد يتم ذلك باستخدام برامج ضارة أو طرق أخرى و الهدف هو تعطيل العمليات و الحاق الضرر بالأنظمة[1].

2.5.2.2. مجالات اختراق أمن المعلومات:

- **الملفات الورقية PAPER FILES:** الوصول الغير مصرح به الى المستندات المادية وسرقة أو نسخ أو تدمير الوثائق الهامة وقد يشمل ذلك الملفات السرية أو المعلومات الشخصية.

- **الهاتف النقال::MOBILE** استهداف الأجهزة المحمولة لسرقة البيانات أو التجسس قد يتم ذلك عبر تطبيقات خبيثة أو شبكاتWI-FI ويشمل ذلك الرسائل النصية والمكالمات والبيانات المخزنة.

- **الثرثرة GOSSIP:** كشف المعلومات السرية من خلال المحادثات الغير الرسمية وقد يكون ذلك بقصد أو بدون قصد ويشمل تبادل المعلومات الحساسة بين الافراد.

[1]- آن سعيد إبراهيم، عبد الواحد. ***سياسات أمن المعلومات وعلاقتها بفاعلية نظم المعلومات الإدارية في الجامعات الفلسطينية*** [على الخط]. رسالة ماجيستر. إدارة أعمال. فلسطين (غزة): جامعة الأزهر، ص15. 2015. (2025/04/22). متاح على:http://www.alazhar.edu.ps/arabic/edu/home.asp

- **الملفات الالكترونية: électronique files:** الوصول الغير مصرح به الى البيانات الرقمية المخزنة بالإضافة إلى سرقة أو نسخ أو تعديل أو تدمير الملفات قد يتم ذلك عبر الأنترنيت أو شبكات داخلية أو الأجهزة المتصلة[1].

6.2.2. الوسائل التقنية لحماية أمن معلومات المؤسسة:

نذكر من بين هذه الوسائل ما يلي:

- **البرمجيات المضادة للاعتداءات الالكترونية:** وهي تلك البرمجيات التي تسمح بحماية الحاسب والنظم المعلوماتية ضد الاعتداءات الالكترونية وتختص بمراقبة وتحليل الملفات وتحطيم البرمجيات الخبيثة تحت أي ضرر.
- **الجدران المقاومة للنار:** تتكون من برمجيات وأجهزة يتم اعدادها لتشكيل حدود فاصلة بين شبكة المؤسسة والانترنيت بحيث يعمل كحاجز أمني يتحكم في حركة تبادل المعلومات بين الداخل والخارج وفقا لقواعد محددة مسبقا ويمكن تقسيم الجدران المقاومة للنار الى نوعين أساسيين هما:

الجدران البرمجية المقاومة للنار: يمكن استعمال هذا النوع من الجدران على الحسابات المستقلة أو الحسابات المرتبطة بالشبكة أو على الخوادم ومن أشهر هذه البرمجيات نذكر:

COMOODO-ESAFE DESKTOP-ZONE ALARM PRO

- الجدران المادية المقاومة للنار: يطلق عليها العلب السوداء وتستعمل عادة على الخوادم، وهي أكثر أمنا من الجدران البرمجية حيث تصمم لتوفير حماية دقيقة في نقاط حساسة ضمن نظام معلومات المؤسسة. ومن أبرز أنواعها:watchguard Firefox – watchguard Soho

[1] - آن، سعيد إبراهيم عبد الواحد. المرجع السابق. ص 17.

- **التشفير:** وهو عملية تشكيل البيانات باستخدام خوارزمية معينة تسمى المفتاح تصبح غير قابلة للقراءة الا بعد استخدام الخوارزمية لفكها ويتم تشفير البيانات قبل ارسالها عبر الشبكة وذلك لضمان سلامة وصولها دون التعرض لأي عمليات التجسس أو تحريف مضمونها. وينقسم التشفير الى نوعين:
  - **التشفير المتماثل:** يستخدم فيه المفتاح نفسه للتشفير وفك الشفرة وبذلك فان المفتاح يكون معروفا من قبل كل من مرسل الرسالة ومستقبلها ولايتم ارسال الرسالة ولكنه يرسل بوسيلة أخرى
  - **التشفير غير المتماثل:** يعتمد التشفير المتواصل على استخدام مفتاحين مختلفين لكل مستخدم مفتاح عام ومفتاح خاص. يكون المفتاح العام متاحا للجميع ويستخدم عادة لتشفير الرسائل الموجهة الى صاحب المفتاح الخاص أو للتحقق من التوقيع الالكتروني، أما المفتاح الخاص فيحتفظ به بشكل سري لدى المستخدم ويستخدم لفك تشفير البيانات التي تم تشفيرها بالمفتاح العام أو لإجراء التوقيع الرقمي. على الرغم من وجود علاقة رياضية بين المفتاحين الا أنه لا يمكن اشتقاق أحدهما من الآخر بطريقة علمية آمنة، ويتيح هذا النوع من التشفير تأمين تبادل البيانات وحماية الهوية الرقمية، حيث يتم ضمان سرية الرسائل ومصداقيتها دون الحاجة الى تبادل مفتاح سري مشترك بين الأطراف.
- **أنظمة كشف الاختراق:** ان أنظمة كشف الاختراق(IDS INSTRUSION DETECTION SYSTEM) فعالة الى أبعد حد عندما تنصب بشكل صحيح وتراقب بانتظام ولكن يجب الحفاظ على طريقة عمل هذه الأنظمة بسرية بالغة وحمايتها بثقة شديدة [1].

[1] - آن، سعيد إبراهيم عبد الواحد. المرجع السابق.

3.2. المبحث الثالث: معايير أمن المعلومات.

أصبحت حماية البيانات ضرورة في عصرنا الحالي نظرا لزيادة التهديدات الالكترونية باستمرار لذا نشأت الحاجة الى معايير أمن المعلومات حيث تهدف الى مساعدة المؤسسات على إدارة المخاطر وتطبيق ضوابط لازمة للحفاظ على أصولها وضمان حماية المعلومات من أي تهديد

1.3.2. معيار:ISO27001

هو عبارة عن معيار عالمي يقوم بحماية المعلومة له متطلبات معينة عند تلبيتها تحصل المنظمة على شهادة معتمدة تفيد بتطبيقها للمعايير الواردة على نطاق العمل الذي تم اختياره أي يتم تقييم مدى التوافق مع المعايير وبعد اجتياز التقييم تحصل المنظمة على شهادة معتمدة بموافقتها للمعيار 27001 وبعد معيار 27001iso معيار الحماية الدولي الرسمي المقدم لأي منظمة ترغب بالحصول على شهادة مستقلة لنظام إدارة حماية المعلومات الخاصة بها لهذا تحدد المواصفة المتطلبات الإلزامية لتأسيس وتطبيق وتوثيق نظام isms وتحديد متطلبات السيطرة لحماية المعلومات الخاصة التي ستطبق وفق حاجات المنظمة الخاصة بها وتشمل 11 مركز للسيطرة والتي أصبحت 14 في ISO27001و 39 هدف للسيطرة بالإضافة الى 133 موقع للسيطرة متوافق مع المواصفة ISO1799 والتي تعمل من خلال أنموذج PLAN_DO_CHECK_ACT(PDCA) الذي يقوم بعمل التحسين المستمر وفق المراحل التالية [1]:

-إنشاء نظام إدارة أمن المعلومات(ISMS)

-تنفيذ وتشغيل(ISMS)

-المحافظة على(ISMS) والعمل على تحسينه

[1] - كحول، بسمة، طيب سعيدة. أهمية استخدام المواصفة القياسية الدولية ISI27001 لإدارة أنظمة أمن المعلومات. ***مجلة المستقبل*** [على الخط] ديسمبر2018، مج01،ع01، ص.47 [2025/04/04].متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/666/1/1/184607

-مراقبة ومراجعة (ISMS).

2.3.2. التطورالتاريخي لمواصفة ISO27001:

بدأ تطوير المواصفة ISO27001 بالاعتماد على المواصفة البريطانية 799BS7، والتي صدرت لأول مرة عام 1995 نتيجة مبادرة مشتركة ين القطاعين التجاري والصناعي في المملكة المتحدة تضمنت المواصفة قواعد لإدارة أمن المعلومات وأصبحت مرجعا لتطوير نظم حماية المعلومات. في عام 1999تم تقسيم المواصفة الى جزأين، الأول لتأليف نظم إدارة أمن المعلومات والثاني موجه للإدارة أنظمة حماية المعلومات.

في عام 2000، تم اعتماد الجز الثاني كمواصفة دولية تحت اسم ISO/IEC17799وفي عام 2005، صدرت المواصفة ISO27001التكون امتدادا معياريا للمواصفة البريطانية 9BS779، وتضمنت اطارا لتطبيق نظام إدارة أمن المعلومات ISMS. اعتمدت المواصفة على منهجية: خطط- نفذ- تحقق- صحح (PDCA) لضمان التحسين المستمر.

أصبحتISO27001مرجعا أساسيا لتأسيس وتوثيق وتطبيق نظم إدارة أمن المعلومات، وحظيت باعتراف دولي واسع حيث تسعى المؤسسات للحصول على شهادة تطبيقها لضمان حماية معلوماتها وامتثالها للمعاير الدولية [1].

3.3.2. متطلباتISO27001

لتطبيق متطلبات المواصفة القياسية ISO27001 لنظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) بشكل فعال يجب على المنظمة اتباع الخطوات الأساسية التالية:

[1] - علي، عبد الستار. دورISO27001 في تعزيز مفهوم إدارة دورة حياة المعلومات: نموذج مقترح [على الخط]. جامعة الموصل: كلية الإدارة والاقتصاد.2005، ص. 03 [2025/05/05]. متاح على: https://www.iraqoaj.net/iasj/article/22270

1. تحديد نطاق وحدود نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS)يجب تحديد بوضوح مجال تطبيق النظام(ISMS)مع أخذ في الاعتبار حجم المنظمة ومصادر المعلومات لديها بالإضافة الى متطلبات تنظيمية وقانونية ذات الصلة.

2. وضع استراتيجيات لنظام إدارة أمن المعلومات(ISMS) يتطلب ذلك تحديد مجموعة من الإجراءات والخطوات الضرورية لتطبيق نظام(ISMS) بنجاح ويعد دعم الإدارة العليا لهذه الاستراتيجية عاملا حاسما لتحقيق الأهداف المنشودة.

3. تحديد المخاطر واكتشافها يجب تبني منهجية واضحة ومناسبة لتحديد المخاطر المحتملة التي قد تهدد أمن المعلومات في المنظمة.

4. تصنيف المخاطر ينبغي التمييز بين الأنواع المختلفة للمخاطر التي يمكن أن تؤثر على أمن المعلومات.

5. فهم وتقييم المخاطر يجب تحليل وتقييم المخاطر الحالية والمحتملة لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في معالجتها.

6. تقييم خيارات لمعالجة المخاطر ينبغي دراسة وتقييم مختلف الخيارات المتاحة للتعامل مع المخاطر المحددة.

7. اختيار أهداف الرقابة المناسبة يجب تحديد واختيار الضوابط الأمنية التي تتناسب مع المخاطر التي تم تقييمها وأهداف المنظمة.

8. الحصول على موافقة الإدارة على المخاطر المقبولة ينبغي عرض المخاطر المتبقية بعد تطبيق الضوابط على الإدارة العليا للحصول على موافقتها عليها.

9. الحصول على موافقة الإدارة على تنفيذ نظام إدارة أمن المعلومات(ISMS)يجب الحصول على الدعم وموافقة الإدارة العليا لبدأ عملية تطبيق النظام بشكل كامل

10. بدأ التنفيذ تتضمن هذه المرحلة اعداد بيان التطبيق الذي يوضح الضوابط والأهداف المختارة وأسباب اختيارها أو استبعاد ضوابط أخرى[1].

4.3.2. أبعاد المواصفة القياسية ISO27001:

تتكون المواصفة القياسيةISO27001 من عدة أبعاد أساسية تساهم في بناء نظام فعال لإدارة أمن المعلومات في المنظمة وهي:

- سياسة الأمن: تعمل على توثيق أهداف نظام إدارة أمن المعلومات(ISMS) لتوفير الدعم والتوجيه اللازم من قبل إدارة المنظمة.

- تنظيم أمن المعلومات: يتيح للمنظمة فرض رقابة أمنية على جميع المعلومات التي تقع ضمن نطاق سيطرتها وذلك من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات والمهام والمسؤوليات الأمنية المحددة.

- إدارة الأصول: يهدف الى إدارة وحماية جميع الأصول المادية والفكرية للمنظمة بشكل مناسب عن طريق تحديد ملكية ومسؤولية حماية مصادر المعلومات.

- أمن الموارد البشرية: يركز على تقليل المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية وتقييم أداء الموظفين بشكل أكثر فعالية من خلال تحديد مسؤولياتهم الأمنية بوضوح ضمن الهيكل التنظيمي.

- الأمن المادي والبيئي: يساهم في تأمين المناطق المادية التي يتم فيها معالجة المعلومات وبيئة العمل داحل المنظمة حيث يلعب كل من التسهيلات والعاملين والعملاء والموردين دورا في نجاح حماية أمن المعلومات.

- إدارة العمليات والاتصالات: يوفر مجموعة الآليات والتسهيلات التي تضمن التسليم الآمن للمعلومات وإدارة العمليات اليومية بشكل آمن وتشغيل البيانات.

---

[1] - الزهراني، سعيد بن حمود. المواصفة القياسية iso27001. ***مجلة عالم الجودة*** [على الخط] أوت2011، ع.03، ص09. [2015/05/05] متاح على: alamelgawda.com/uploads/files/العدد-الثالث.pdf

- السيطرة على الدخول: تعتبر عملية التحكم في وصول الموظفين الى نظام المعلومات بعدا رئيسيا في حماية معلومات المنظمة من الاختراقات الشبكية والوصول غير المصرح به.

- تطوير وصيانة أمن المعلومات: يهدف الى ضمان الأمن في أنظمة المعلومات وتلبية متطلبات الحفاظ عليها وتحديثها بشكل مستمر.

- إدارة الحوادث الأمنية: يساعد في التعامل مع الحالات الطارئة وتحديد نقاط الضعف في إدارة أمن المعلومات وتقديم الحلول المناسبة من خلال انشاء نظام اتصال فعال بين مختلف المستويات التنظيمية.

- إدارة استمرارية الأعمال: يسمح بوجود مرونة كافية لمواجهة الكوارث الطبيعية وحالات الفشل والعقبات غير المتوقعة مما يضمن استمرار أنشطة حماية المعلومات.

- الالتزام: يسعى الى تجنب أي انتهاكات للقوانين والتشريعات المدنية والجنائية وتحديد الالتزامات التعاقدية ومتطلبات سياسات الأمن التنظيمية وضمان فعالية عمليات مراجعة النظام والإجراءات[1].

5.3.2. عائلة المواصفة القياسية ISO 27001

نظرا لأهمية معيارISO27001 يركز على تحديد متطلبات نظام إدارة أمن المعلومات(ISMS)، فانه يعتبر المعيار الأساسي ضمن مجموعة معايير ISO27001ومع ذلك فهو يوضح بشكل رئيسي ما هو المطلوب لتطبيق النظام لكنه لا يقدم تفصيلا كافيا حول كيفية تنفيذ وتفعيل هذا النظام داخل المنظمة. لذا تم تطوير العديد من معايير أمن المعلومات الأخرى لتوفير إرشادات إضافية وتفصيلية، حيث تضم سلسلةISO27001 حاليا أكثر من 40 معيارا ومن أبرزها:

- ISO/IEC27001 : يقدم المصطلحات و التعريفات الأساسية المستخدمة في.ISO27001

[1] - خطاب، جمال. رحلة مع المواصفة القياسية ISO27001. ***مجلة عالم الجودة الالكترونية*** [على الخط] 18ديسمبر2019.[2025/05/05] متاح على: https://www.alamelgawda.com/posts/ .

- ISO/IEC27002 : يوفر إرشادات وتفاصيل مهمة حول كيفية تطبيق الضوابط المذكورة في الملح
- ISO/IEC27004 : يقدم إرشادات حول قياس أداء أمن المعلومات في المنظمة ويوضح كيفية تحديد ما اذا كان نظام إدارة أمن المعلومات يحقق الأهداف المرجوة.
- ISO/IEC27005 : يقدم إرشادات حول إدارة أنظمة مخاطر أمن المعلومات ويعتبر مكملا هاما لمعيار حيث يوفر تفاصيل حول كيفية اجراء تقييم27001 المخاطر ومعالجتها والتي قد تمثل المرحلة الأكثر تحديا في عملية التطبيق.
- ISO/IEC27017 : يقدم إرشادات خاصة بأمن المعلومات في البيئات السحابية
- ISO/IEC27018 : يقدم إرشادات لحماية خصوصية البيانات في البيئات السحابية.
- ISO/IEC27031 : يرتبط بشكل كبير بين أمن المعلومات وممارسات استمرارية الأعمال[1].

2.3.2. معيار ISO27002:

1.2.3.2. مفهوم معيار ISO27002: المعيار الذي أصدرته المنظمة الدولية ISO واللجنة الكهروتقنية الدولية IECويعد جزء من سلسلة معايير ISO/IEC27000،ويهدف الى تقديم إرشادات وتوصيات لتطبيق نظم إدارة أمن المعلومات ISMS في المؤسسات، ويساعد هذا المعيار الجهات المختلفة في التعرف على المخاطر التي تهدد أمن معلوماتها وادارتها بفعالية من خلال توفير مجموعة متكاملة من الضوابط لمعالجة تلك المخاطر.[2]

2.2.3.2. بنية معيار ISO27002:

[1] - أحمد، محمد. ISO27001 دليلك الشامل حول معيار الآيزو 27001 ونظام ISMS [على الخط] 13سبتمبر2021 [2025/05/05] متاح على: دليلك الشامل حول معيار الآيزو 27001 ونظامISMS

[2] - كروجر، جيرت. ***معايير أمن المعلومات - نظرة عامة. معايير أمن المعلومات: مجموعة معايير ISO 2700X*** [على الخط] DQS Holding. 12نوفمبر 2022 [2025/05/09] متاح على: Information security standards - an overview I DQS

يتكون معيار 27002 من (12) فصلا يشمل على (39) معيارا رئيسا والتي تضم (133) معيارا فرعيا كما في الجدول التالي:

الفصول	عناوين الفصول	عدد المعايير الرئيسية	عدد المعايير الفرعية
الفصل الأول	تقييم المخاطر ومعالجتها	مقدمة نظرية	
الفصل الثاني	السياسات الأمنية	01	02
الفصل الثالث	تنظيم أمن المعلومات	02	11
الفصل الرابع	إدارة الوصول	02	05
الفصل الخامس	أمن الموارد البشرية	04	21
الفصل السادس	الأمن المادي و البيئي	02	13
الفصل السابع	إدارة العمليات/الاتصالات	10	32
الفصل الثامن	التحكم في الوصول	07	25
الفصل التاسع	حيازة وتطوير وصيانة أنظمة المعلومات	06	16
الفصل العاشر	إدارة حوادث أمن المعلومات	02	05
الفصل الحادي عشر	إدارة استمرار العمل	01	05
الفصل الثاني عشر	الامتثال و التو افق	03	10
الاجمالي	12	39	133

جدول (01): يوضح المعايير الرئيسة والفرعية لمعيار 27002 لسياسات أمن المعلومات.([1])

☒ الفصل الأول: تقييم المخاطر ومعالجتها

يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن عملية تقييم المخاطر الأمنية حيث يتم تحليل حجم المخاطر وتحديد تأثيرها المحتمل ويعتمد الفصل على ضرورة اجراء تقييم دوري للمخاطر لمعالجة الثغرات في المتطلبات الأمنية مثل [2]:

- حماية الأصول
- تقييم الآثار المترتبة على هذه المخاطر

ومن أبرز الضوابط الواردة في هذا الفصل:

- تطبيق إجراءات لتخفيف المخاطر
- الالتزام باللوائح المحلية والدولية
- ضوابط التشغيل الفعالة
- تحقيق التوازن بين تكلفة تطبيق الضوابط والفوائد المتوقعة في تقليل الأضرار الأمنية.

☒ الفصل الثاني: السياسة الأمنية

يضم هذا الفصل معيارا رئيسيا واحدا هو سياسة أمن المعلومات والذي يهدف الى توجيه إدارة المؤسسة ودعمها في تعاملها مع أمن المعلومات مع ضمان التوافق مع القوانين ذات الصلة.

([1]) العربي، أحمد عبادة. المعايير الدولية لسياسات أمن المعلومات: دراسة تحليلية لمعايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (أيزو ISO IEC : 27002) و مدى تطبيقها في الجامعات العربية [على الخط] ***المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات*** . 2015. مج. 2، ع. 2، ص ص. 11- 35. أفريل-جوان2015. [2025/05/09] متاح على: https://ijlis.journals.ekb.eg/article_64462_1cead7b429c96a2bcfd5c351a66cedcb.pdf

[2] . العربي، أحمد عبادة المرجع نفسه، ص35

☒ **الفصل الثالث:** تنظيم أمن المعلومات يهدف هذا الفصل الى وضع إطار تنظيمي لإدارة أمن المعلومات داخل المنظمة مع التركيز على موافقة الإدارة العليا وتحديد الأدوار والمسؤوليات وضمان التنسيق بين جميع الإدارات. وينقسم الى محورين رئيسيين:

☒ **الشكل رقم (01): المعايير الفرعية بمعيار تنظيم أمن المعلومات([1]).**

☒ **الفصل الرابع: إدارة الأصول:** يهدف هذا الفصل الى تحقيق حماية مناسبة لأصول المنظمة من خلال تصنيفها وفقا لقيمتها والمتطلبات القانونية ودرجة حساسيتها. ويتكون الفصل من محورين رئيسيين يشتملان على خمسة معايير فرعية وهي:

- **المحور الأول: المسؤولية تجاه الأصول:** يهدف إلى حصر أصول المنظمة، وتحديد ملكيتها، وصيانتها، وحفظ سجلاتها. يتضمن هذا المحور ثلاثة معايير فرعية [(2)] :

[1] -المرجع نفسه، ص 22.

[2] - المرجع نفسه، ص 21.

- **تصنيف الأصول**: تحديد أنواع الأصول مثل المعلومات، الأصول البرمجية، الأصول المادية، خدمات المعلومات، الأفراد، وصورة المنظمة .
- **تحديد ملكية الأصول:** عيين مالك واضح لكل أصل مع تحديد مستوى الحماية المناسب لأهميته .
- **الاستخدام الأمثل للأصول: ضمان** الاستخدام الفعال للموارد المتاحة، مثل مرافق المعلومات .

○ **المحور الثاني: حماية المعلومات**

يهدف إلى ضمان حماية المعلومات وفقًا لدرجة حساسيتها، ويتكون من معيارين فرعيين :

- **التوجيهات لتصنيف المعلومات:** تصنيف المعلومات بناءً على قيمتها وحساسيتها، مع مراجعة دورية لتصنيفها (مثل تحويل المعلومات السرية إلى عامة بعد فترة زمنية محددة.
- **التعامل مع المعلومات وتداولها:** وضع ضوابط للتعامل الآمن مع المعلومات، سواء كانت مطبوعة أو إلكترونية، مثل البريد الإلكتروني والأجهزة المحمولة .

☒ **الفصل الخامس: أمن الموارد البشرية** يهدف الى ضمان أن جميع العاملين (موظفين، متعاقدين، أطراف خارجية) يفهمون مسؤولياتهم الأمنية، ويتلقون التدريب الكافي للتعامل مع معلومات المنظمة بشكل آمن، مع وجود آليات واضحة للمحاسبة وإنهاء الخدمة [1] .

ويتكون هذا الفصل من ثلاث معايير رئيسية موضحة في الشكل التالي:

[1] - العربي، أحمد عبادة المرجع نفسه، ص. 22

الشكل رقم (02): المعايير الفرعية بمعيار أمن الموارد البشرية.([1])

☒ **الفصل السادس الأمن المادي والبيئي**: يهدف هذا الجانب الى حماية مواقع وأصول المعلومات المادية من المخاطر البيئية والمادية مثل الكوارث الطبيعية والوصول الغير مصرح به والسرقة والتخريب وذلك من خلال تطبيق إجراءات وقائية.

تأمين المناطق

- أمن المحيط الخارجي.
- ضبط المداخل.
- الحماية من التهديدات الخارجية.
- العمل في محيط آمن.
- تأمين المناطق العامة داخل المنطقة.

تأمين المعدات

- تثبيت المعدات وحمايتها.
- تأمين أجهزة الكهرباء والمياه والتدفئة.
- تأمين الكابلات.
- صيانة المعدات.
- تأمين المعدات خارج أماكن العمل.
- تأمين التخلص وإعادة استخدام المعدات.
- نقل الممتلكات.

[1] - المرجع نفسه ، ص 22.

الشكل رقم (03): المعايير الفرعية بمعيار الأمن المادي والبيئي([1])

☒ **الفصل السابع إدارة العمليات والاتصالات:** يركز هذا الفصل على الإجراءات التشغيلية الضرورية لتأمين مرافق معالجة المعلومات وضمان حماية البيانات من المخاطر الداخلية والخارجية وذلك من خلال:

- منع تشغيل البرمجيات الغير مصرح بها
- تنظيم عمليات النسخ الاحتياطي
- ضمان أمن الشبكة الداخلية ووضع سياسات واضحة لإدارة خدمات المعلومات
- اعتماد معايير موحدة للتعامل مع خدمات الأطراف الخارجية مثل خدمات التجارة والبريد الالكتروني

☒ **الفصل الثامن: التحكم في الوصول: يهدف** هذا الفصل الى تنظيم سياسات التحكم في الوصول الى المعلومات من خلال تحديد الصلاحيات المصرح بها وضمان الوصول الآمن للمستخدمين الى نظم المعلومات ويشمل ذلك اعتماد إجراءات رسمية لتسجيل المستخدمين وتحديد صلاحيتهم وفقا لطبيعة عملهم بالإضافة الى استخدام كلمات مرور قوية ومراجعة دورية للصلاحيات.

☒ **الفصل التاسع: حيازة وتطوير وصيانة أنظمة المعلومات** يركز هذا الفصل على اعتبار أن أمن نظم المعلومات جزء أساسي من إدارة المعلومات ويهدف الى ضمان حماية البيانات أثناء استخدام نظم المعالجة وضمان سلامتها وسريتها من خلال ضبط عمليات التغيير واستخدام برامج مناسبة وتطبيق ضوابط لتقليل الثغرات الأمنية.

☒ **الفصل العاشر:** إدارة استمرارية الأعمال يهدف هذا الفصل الى تقليل الممارسات والأنشطة التي قد تعرقل سير العمليات التشغيلية داخل المنظمة مع العمل على انشاء قاعدة بيانات متخصصة لتحليل الأعمال المقدمة كما يركز على تقييم الأثر الزمني لأي تغييرات أو أحداث قد تؤثر على استمرارية العمل.

[1] - المرجع السابق ، ص 23.

☒ **الفصل الحادي عشر إدارة استمرارية الأعمال:** يهدف هذا الفصل الى الحد من كل الأنشطة التي تحاول إعاقة سير العمل في المنظمة والعمل على حماية نظم المعلومات من الأعطال الرئيسة أو الكوارث وضمان إعادة تشغيل النظام في الوقت المناسب [1].

☒ **الفصل الثاني عشر إدارة الامتثال أو التو افق:** يهدف هذا الفصل الى تجنب أي اختراق للقوانين والأنظمة والالتزامات التعاقدية وتحديد توثيق هذه القوانين والأنظمة وتحديثها كلما لزم الأمر ومنع إساءة استخدام المعلومات ومرافقتها وحماية خصوصية البيانات والمعلومات الشخصية [2].

3.3. أهمية معيار ISO27002: يعد معيارISO27002 من المعايير البالغة الأهمية في مجال أمن المعلومات وتبرز أهميته فيما يلي [3]:

1. يوفر اطارا عمليا للتعامل مع التحديات المرتبطة بأمن المعلومات والأمن السيبراني والأمن المادي وخصوصية البيانات.
2. يسهل التعاون مع الجهات الدولية بفضل توافق السياسات والإجراءات مع متطلبات الأمن المعترف بها عالميا.
3. يساهم في ترخيص أفضل الممارسات داخل المؤسسة مما ينعكس على تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية.
4. يدعم عمليات التقييم والتنفيذ والصيانة المستمرة لأنظمة إدارة أمن المعلومات.
5. يمنح المؤسسات ميزة تنافسية.

خلاصة:

---

[1] - العربي، أحمد عبادة. المرجع السابق ص. 24.

[2] - المرجع نفسه، ص. 22.

[3] - ***ISO27002، ضوابط الأمن نظرة شاملة***. (على الخط). تم الاطلاع يوم 2025/06/01. متاح على:https://www.isms. Online

من خلال هذا الفصل تعرفنا في مبحثه الأول على الأرشيف القضائي أنواعه ومكوناته من وثائق قضائية مختلفة، التي تشكل المادة الخام التي تستمد منها الدولة تنظيماتها من المصالح الإدارية ومنة خلال هذا تبينت أهمية الأرشيف القضائي ودوره في حفظ الوثائق الأرشيفية، أما في البحث الثاني فسلطنا الضوء على أهمية معايير أمن المعلومات كاطار منهجي للمؤسسات لمواجهة التهديدات السيبرانية، وركز أكثر على المواصفة القياسية ISO27001 ، باعتباره يضمن أمن وحماية البيانات والمعلومات ، بالإضافة الى معيارISO27002 التي تقدم تفيلا للضوابط والإجراءات اللازمة لتنفيذ نظام ISO27001 ، بالإضافة الى ذلك تم الإشارة الى عائلة معاييره التي توفر إرشادات متخصصة لمختلف جوانب أمن المعلومات . وتعتبر هذه المعايير مهمة وضرورية لضمان سرية وسلامة وتوافر المعلومات

الفصل الثالث الجانب التطبيقي:

تطبيق معايير أمن المعلومات
بأرشيف المحكمة الإدارية بولاية قالمة

تمهيد:

تناولنا في الفصول السابقة مختلف الجوانب المنهجية والنظرية للدراسة وفي هذا الفصل سوف نستعرض إجراءات الدراسة الميدانية حيث تعتبر عملية تحليل البيانات وتفسير النتائج من المراحل الأساسية التي يعتمد عليها الباحث، ومن خلال هذا الفصل نهدف الى عرض وتحليل البيانات الميدانية، كما نهدف من خلال هذا الفصل الى عرض نتائج الدراسة التي توصلنا اليها.

1.3. أساسيات الدراسة الميدانية:

. التعريف بمكان الدراسة: المحكمة الإدارية ولاية قالمة.

نشأت المحاكم الإدارية بمقتضى قانون 98-02 المؤرخ في 1998/05/30 لتحل محل الغرف الإدارية التي كانت تابعة للمجالس القضائية وب تاريخ1998/11/14 صدر المرسوم التنفيذي رقم98/30 والمتضمن كيفيات تطبيق قانون98-02والذي أنشا محكمة إدارية تنصب عند الظروف الضرورية لسيرها ولقد تم تتصل المحكمة الإدارية بقالمة بتاريخ 2011/03/26.

2.1.3. الهيكل التنظيمي للمحكمة الإدارية لولاية قالمة

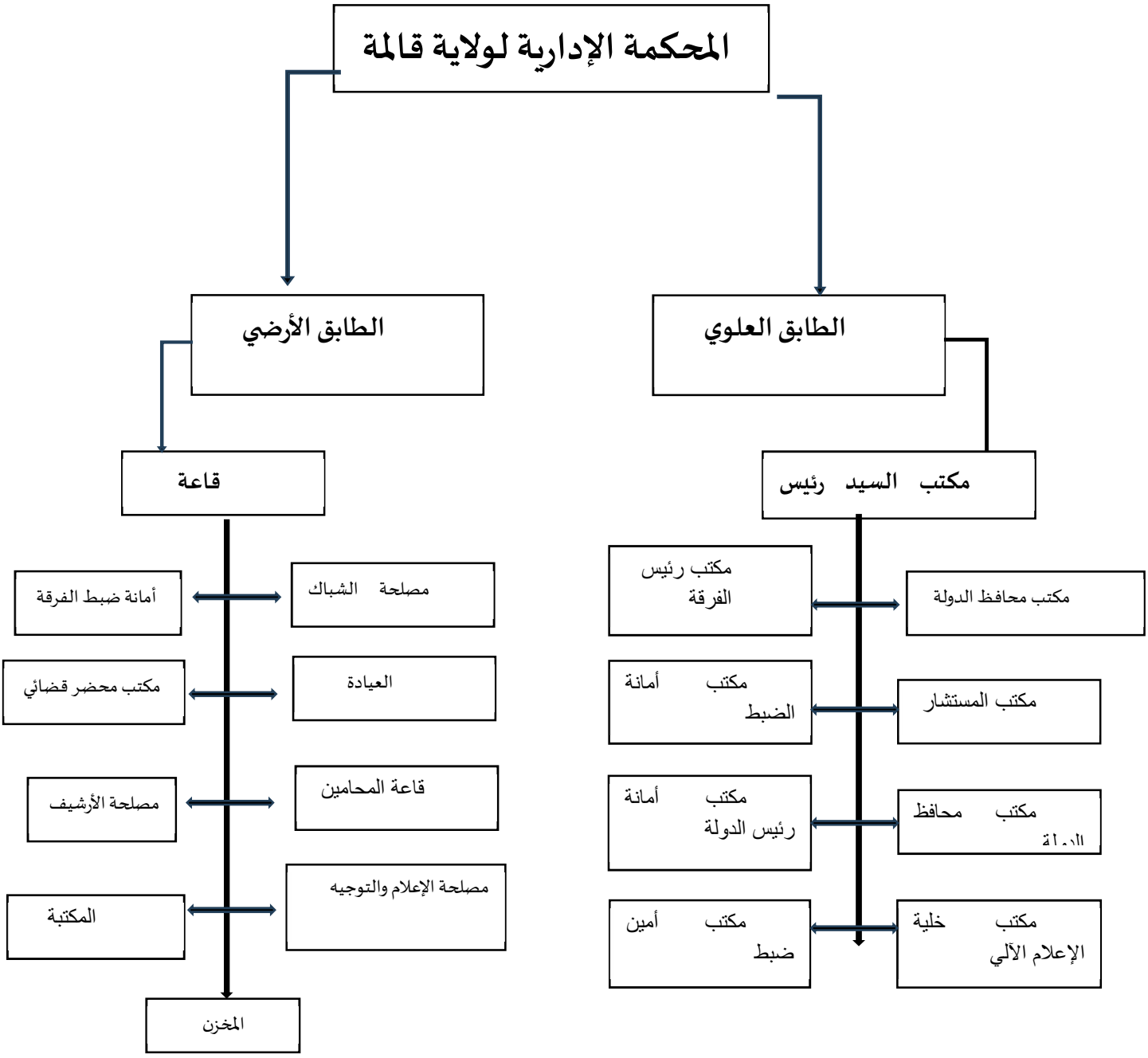

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للمحكمة الإدارية ولاية قالمة

- **3.1.3. اختصاصاتها**

- تختص في الفصل ابتدائيا بحكم قابل الاستئناف أمام مجلس الدولة في جميع القضايا التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو احدى المؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية طرفا فيها.

- **التشكيلة البشرية للمحاكم الإدارية:**

تتشكل المحكمة من الناحية البشرية:

- رئيس المحكمة: الذي يعين بموجب مرسوم رئاسي.
- محافظ الدولة ومساعديه يعينون بموجب مرسوم رئاسي.
- القضاة والمستشارون: يخضعون لقانون أساسي للقضاة.

4.1.3 مصالح المحكمة الإدارية: تتمثل مصالح المحكمة الإدارية فيما يلي:

- **مصلحة الاعلام والتوجيه:** في اطار تفتح ابر للقضاء على المواطنين وعلى المتقاضيين بشكل خاص وتنفيذا لبرنامج اصلاح العدالة في جميع جوانبه وتقرب العدالة من المواطن أكثر فأكثر وتحسين الخدمات القضائية التي تمت استشارتها القضائية فقد ارتأت وزارة بعد الاطلاع على أراء الجهات القضائية التي تمت استشارتها في الموضوع الانطلاق في عملية انشاء مكاتب لاستقبالهم لدى كافة الجهات القضائية من محاكم ومجالس ووضعتها تحت تصرف المواطنين من أجل توجيههم وتقديم المعلومات التي يرغبون فيها وتعريفهم بالكيفية التي يتم على أساسها الحصول على مختلف الوثائق القضائية وتم تكليف موظف بكافة النشاط والتنظيم القضائي يساعده من أمناء الضبط تم تعيين أعوان موظفون ومضيفات يتكلفون باستقبال الأول للجمهور.

وتتمثل أهم الخدمات التي تتكفل بها المصلحة في:

1. **الاستقبال:** وهذا الأخير يعتبر حق من حقوق المواطن ومن أجل هذا تقوم المصلحة بتهيئة موظفون يبادرون بالتكفل بانشغالات المواطن منذ لجوئه الى المرفق الى غاية توجيجج حسب الغرض الآتي اليه

2. **الاعلام والتوجيه**: ان انشغال المواطن منصب حول الحصول على معلومات عامة بخصوص مسألة معينة ولهذا يقوم المسؤول عن المصلحة أو المصلحة أو أحد معاونيه بإرشاده بمختلف المعلومات الضرورية دون المساس بواجب الحياد المفروض على الموظف.

3. **مهمة الاستعلام**: ويقصد بها الإجابة الى استفسارات المواطنين بشأن قضاياهم المسجلة سلفا مهما كان نوعها وفي هذه الحالة يقوم الموظف بالبحث عن المعلومة لتقديمها حينا للطالب.

- **مصلحة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة**: هي من بين المصالح المستحدثة في إطار عصرنة العدالة لخدمة المواطن وتقريب العدالة منه وهي تابعة لهيكلة الشباك الموحد وضعت هذه الأخيرة من أجل الاهتمام أكثر بشريحة خاصة في المجتمع وهم المتقاضين ذوي الاحتياجات الخاصة سواء كانت الإعاقة حركية أو الصم البكم ويتم استقبالهم أمين ضبط تابع لمصلحة الاعلام والتوجيه والتكفل بإنشغالاتهم.

- **مصلحة رفع الدعاوي المختلفة**: يتم من خلالها رفع عريضة افتتاحية من قبل المدعي أو محاميه ونخص بالذكر بنا أنه أمام إجراءات المحكمة الإدارية فتمثيل الخصوم أمامها يكون بموجب محامي فوجوده اجباري وتكون العريضة محررة بعدد من النسخ بحسب عدد الأطراف ويجب ان تتضمن عريضة افتتاح الدعوى تحت طائلة عدم قبولها شكلا لبيانات محددة وفق المادة 15 من القانون.

- **سجل مسك الخزينة**: وجميع هذه السجلات تمضي من طرف السيدين الضبط والمحافظ.

- **مصلحة الأرشيف**: يتم فيها حفظ الملفات وترتيبها حسب السنوات باستعمال رقم الفهرس ولها دور أساسي في حفظ جميع المصالح.

- **المكتبة**: تتوفر المكتبة على مختلف المراجع الإدارية والجرائد الرسمية والمجلات القضائية التي يستفيد منها المتربص، والموظف والقاضي.

- **مصلحة الاعلام الآلي**: وهي تسير من ترؤف تقني سامي في الاعلام الآلي ومن بين أهم مهامه التي يقوم بها.

- حفظ بيانات التطبيق يوميا على مستوى الموزع التطبيق.
- حفظ بيانات التطبيق في شريط الأقراص المضغوطة.
- تثبيت التطبيق على أجهزة الاعلام الآلي.

2.3. حدود ومجالات الدراسة

1.2.3 الحدود الموضوعية:

تعد الحدود الموضوعية الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف البحث العلمي، فلا يمكن الانطلاق في الدراسة دون تحديد معالمه الموضوعية والتي تتمثل في تحديد الأدوات اللازمة للبحث حيث انحصرت دراستنا حول موضوع واقع تطبيق معايير أمن المعلومات في أرشيف المحاكم الإدارية: دراسة ميدانية بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة.

2.2.3الحدود المكانية:

من خلال عنوان الدراسة تتضح جليا الحدود المكانية لها، حيث تقتصر على أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة والتي تقع في شارع أول نوفمبر 1954، تجاورها مؤسسات إدارية وتجارية مختلفة نظرا لموقعها في قلب المدينة وتقع بالقرب من مبان ومرافق عمومية.

3.2.3المجال الزمني:

وهو الوقت المستغرق لإنجاز هذه الدراسة من اختيار الموضوع الى جمع البيانات وتحليلها، وامتدت دراستنا من شهر مارس إلى غاية نهاية شهر ماي.

4.2.3 المجال البشري:

الحدود البشرية هي مجموع الأفراد الذين تطبق عليهم الدراسة ولهم علاقة مباشرة بالموضوع، وقد شملت هذه الدراسة موظفة بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة.

3.3مجتمع وعينة الدراسة

1.3.3. مجتمع الدراسة:

يعتبر مجتمع البحث من أهم خطوات البحث العلمي الذي يساعد الباحث على دراسته والتوصل الى النتائج المرغوب فيها، حيث أنه: جميع المفردات أو الوحدات التي تتوافر فيها الخصائص المطلوب دراستها وعادة ما يعرف باسم إطار مجتمع البحث الذي يشمل أسماء وعناوين مفردات مجتمع البحث[1]. وانطلاقا من طبيعة موضوع الدراسة والإشكالية المطروحة تمثل مجتمع الدراسة في: موظفة عاملة بمصلحة أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة.

[1] جبالة، محمد. الأسس المنهجية لاختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث. ***مجلة الأحياء*** [على الخط] 2025/02/20.، مج20، ع24، ص629. [2025/05/24]. متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/article/115308

2.3.3عينة الدراسة

يعتبر اختيار عينة البحث من الخطوات الأساسية والمراحل الهامة في عينة البحث منذ بداية تحديد مشكلة البحث، فالباحث هنا يفكر في العديد من القضايا منها نوع العينة كونها تساعد في الحصول على معلومات، سواء من أجل فهم الظاهرة، أو بهدف تعميم النتائج المتوصل إليها على مجتمع الدراسة لأنه قد يتعذر على الباحث دراسة جميع عناصر المجتمع

وباعتبار أن هذا البحث هو دراسة حالة الهدف منه هو توفير رؤى شاملة ومتعمقة، ولا نهدف من ورائها إلى التعميم على نطاق واسع. بل نسعى إلى تقديم فهمًا تفصيليًا لواقع تطبيق معايير أمن المعلومات بمؤسسة إدارية تابعة لقطاع القضاء الجزائري.

وعليه تتمثل عينة دراستنا في المسؤولة عن أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة، وهي عينة قصدية حيث قمنا باختيار مسؤولة مصلحة الأرشيف لإجراء المقابلة معها بحكم أنها من أهل التخصص وامكانيتها في اعطائنا المعلومات الكافية، والتفصيل في واقع تطبيق معايير أمن المعلومات بالمصلحة المدروسة.

3.3.3. أدوات جمع البيانات

إن أساس البحث العلمي يقوم على جمع المعلومات و البيانات من مصادرها المختلفة قصد معالجة إشكالية دراسته سواء بطريقة مثل الاستمارة أم طريقة كيفية بالاعتماد على المقابلة باعتبارها: تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة شخص القائم أن يستشير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية[1].

[1]- نقي، أحمد. المقابلة الماهية، الأهداف، الأنواع. *أفاق الخطاب* [على الخط] 2021/12/30. مج. 01، ع. 02، ص86. [2025/05/24]. متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/article/183978

ولمعالجة موضوع دراستنا، اعتمدنا على المقابلة كأداة رئيسية حيث تم تحضير مجموعة من الأسئلة، تساعدنا على جمع أكبر قدر من المعلومات حول موضوع دراستنا.

4.3.3. إعداد عبارات المقابلة:

قسمنا أسئلة المقابلة إلى 04 محاور أساسية تتمثل في:

- المحور الأول: يتضمن السياسات والإجراءات
- المحور الثاني: الجوانب التقنية للأمن
- المحور الثالث: التحديثات والتهديدات الأمنية والاستجابة لها
- المحور الرابع: التدريب والتوعية

تتشكل المحاكم الإدارية عموما من نوعين: هياكل قضائية المتمثلة في كل الغرف والنيابة العامة محافظ الدولة وهياكل غير قضائية متمثلة في كتابة الضبط.

1.4.3 تحليل أسئلة المقابلة

لقد قسمنا إجابات المقابلة الى أربعة محاور رئيسية وكل محور منها يضم مجموعة من الأسئلة وجاءت إجاباتها كما يلي:

1.4.3 المحور الأول: عرض وتحليل نتائج المحور الأول سياسات أمن المعلومات

يهدف هذا المحور بشكل أساسي الى توفير بيئة عمل منظمة وآمنة في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة ولا يتحقق ذلك الا من خلال تحديد وتوثيق القواعد والخطوات الرسمية التي تنظم كيفية الوصول الى المعلومات وحمايتها من المخاطر المختلفة، كما يسعى أيضا الى توعية الموظفين بأهمية الالتزام بهذه السياسات والإجراءات وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتطبيقها بفعالية. وقد اعتمدنا في ذلك على 06 أسئلة.

س01: ماهي السياسات والإجراءات المعتمدة الحالية لضمان أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية؟

في إطار بحثنا حول واقع تطبيق معايير أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة نسعى في هذا السياق الى فهم السياسات والإجراءات المعتمدة حاليا لضمان أمن المعلومات في هذا الأرشيف فمع تزايد أهمية حماية الأصول الرقمية الحساسة يصبح التعرف على الإطار الرسمي للقواعد والخطوات التنفيذية التي يتبعها الأرشيف لحماية بياناته أمرا ضروريا لتقييم مدى فعالية هذا الإطار ومساهمته في تحقيق أمن المعلومات.

وقد كانت الإجابة من طرف رئيسة مصلحة الأرشيف أن السياسات والإجراءات المعتمدة الحالية لضمان أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة يتضمن إجراء تشفير البيانات لأنه يضمن عدم إمكانية الوصول الى المعلومات من قبل الأشخاص غير المصرح لهم للولوج الى تطبيق الأرشيف.

من خلال الإجابة وما لاحظناه تبين أن تطبيق تقنية تشفير البيانات خطوة أساسية لضمان سرية المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية، حيث يمنع الوصول المباشر لغير لمصرح لهم الى محتوى البيانات يعتبر هذا الاجراء تطبيقا لمؤشرات ISO27001-ISO27002المتعلقة بإدارة الوصول فهو يقيد فعليا الوصول الى المعلومات، ويضمن تحديد صلاحيات الوصول بناء على الحاجة للمعرفة على مستوى البيانات المشفرة لذا يقلل مخاطر كشف المعلومات الحساسة ويعزز أمن المعلومات وحماية الخصوصية خاصة عند تطبيقه ضمن سياسات التحكم في الوصول وإدارة فعالة لمفاتيح التشفير .لأن التشفير يمنع من الوصول إلى محتوى المعلومات حتى لو تمكن شخص غير مصرح له من الوصول المادي أو التقني الى البيانات المشفرة نفسها، وتعد تقنية التشفير تطبيقا لمؤشرات معيارISO27001-ISO27002 المتعلقة بإدارة الوصول وتحديدا في الفصل الثامن أي ضمان أن البيانات والمعلومات لا يمكن الوصول اليها الا من قبل الأشخاص المصرح لهم .

س02: كيف يتم تطبيق هذه السياسات عمليا في مختلف جوانب العمل؟

إن فهم الخطوات والإجراءات الفعلية لتنفيذ هذه السياسات في مختلف جوانب العمل ضروري لتقييم مدى فعاليتها وتأثيرها على سير العمل وحماية المعلومات.

وقد كانت الإجابة من خلال تعزيز الثقافة الأمنية داخل المحكمة وتعزيز الوعي بالتهديدات.

ومن خلال هذه الإجابة التي قدمتها رئيسة مصلحة الأرشيف وملاحظتنا خلال المقابلة يتبين أن التركيز على تعزيز الثقافة الأمنية والوعي بالتهديدات يمثل توجها إداريا هام، أو مع ذلك فإن فعالية هذا التوجه إلى ممارسات عملية في مختلف جوانب عمل المصلحة يتطلب آليات محددة للمتابعة والتقييم على مستوى العمليات اليومية.

س03: ماهي الإجراءات المحددة لحماية أنواع البيانات الحساسة الموجودة في أرشيف المحكمة الإدارية؟

يكتسي موضوع الإجراءات المحددة لحماية البيانات الحساسة أهمية بالغة نظرا لطبيعة المعلومات القضائية التي يتم ارشفتها والتي تتضمن بيانات شخصية دقيقة وتفاصيل قضايا حساسة يصبح من الضروري التعرف على التدابير الأمنية الخاصة والمطبقة لحماية هذه الأنواع من البيانات بشكل فعال.

وقد تمثلت الإجابة في استخدام أدوات وتقنيات حديثة تمكن من مواجهة التهديدات الأمنية لحماية البيانات.، ما أكدته إجابة رئيسة مصلحة الأرشيف هنا الى الوعي بأهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في تعزيز أمن المعلومات ومواجهة التهديدات الحديثة لحماية البيانات الحساسة في الأرشيف، ومع ذلك تبقى عبارة أدوات وتقنيات حديثة غير كافية وتحتاج الى تحديد أنواع هذه الأدوات وكيفية تطبيقها عمليا.

04: كيف يتم تحديث ومراجعة هذه السياسات والإجراءات بشكل دوري؟

لضمان الحفاظ على فعالية التدابير الأمنية في أي مؤسسة تتعامل مع معلومات حساسة تبرز ضرورة وجود آلية ديناميكية تضمن مواكبة هذه التدابير للتطورات المستمرة، ومع مرور الوقت تظهر تحديات جديدة مما يستدعي الأمر اجراء تقييمات دورية وتحديثات منهجية للإطار الأمني القائم وهذه العملية المنتظمة تهدف الى ضمان بقاء السياسات والإجراءات ذات الصلة قادرة على التصدي للمخاطر المحتملة والحفاظ على سلامة الأصول المعلوماتية.

وكانت الإجابة من خلال التدريب في توضيح أمن المعلومات المعمول بها وتعزيز الوعي بالتهديدات التي تواجه البرمجيات الحديثة (محاضرات عن بعد مع العصرنة).

تفهم العصرنة بأنها مديرية تابعة لقطاع العدالة وهي المسؤولة عن تزويد مختلف الهياكل القضائية ومنها المحكمة الإدارية لولاية قالمة بالتطبيقات والأنظمة المعلوماتية اللازمة لعملهم والاشراف على تحديثها وصيانتها.

تشير الإجابة بشكل أساسي الى أن آلية تحديث ومراجعة السياسات والإجراءات الأمنية في الأرشيف تعتمد بشكل كبير على الجانب البشري التدريب والتوعية نغير أن هذا التوجه لا يمثل استراتيجية شاملة لضمان الحداثة والفعالية المستدامة للإطار الأمني فالحاجة تستدعي تبني آلية مؤسسية تبني آلية مؤسسية منهجية تعني بتقييم دوري وتحديث منظم لوثائق السياسات والإجراءات الأمنية ذاتها بما يتماشى مع التطورات التقنية والقانونية والتهديدات الناشئة.

05: ماهي آليات الرقابة والتدقيق للتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات؟

تعتبر الرقابة والتدقيق عنصرين أساسيين في أي مؤسسة تسعى لضمان سير عملها وفقا للأطر والقواعد المحددة وتتجسد هذه الآليات في قدرتها على التحقق من مدى التزام الأفراد والوحدات التنظيمية

بالسياسات والإجراءات المعتمدة فمن خلال عمليات الرقابة والتدقيق يمكن للمؤسسة الحصول على صورة واضحة حول مستوى التطبيق الفعلي لهذه السياسات والإجراءات.

-وقد أجابت من خلال الرقابة على العاملين والرقابة على الأجهزة والاحتفاظ بنسخ احتياطية للملفات والسجلات الهامة في مكان آخر والرقابة على البرمجيات.

بالنظر الى إجابة رئيسة مصلحة الأرشيف حول آليات الرقابة والتدقيق والتي أشارت الى الرقابة على العاملين أي مراقبة سلوكياتهم: عدم استخدام هواتف شخصية، عدم تصفح مواقع غير مصرح بها. والأجهزة والبرمجيات: ضمتن أن الأجهزة المستخدمة مؤمنة ومحدثة واستخدام برامج مكافحة الفيروسات والبرمجيات الخبيثة على جميع الأجهزة، والاحتفاظ بنسخ احتياطية: وذلك بإجراء نسخ احتياطية للملفات والسجلات هذه النسخ يتم تشفيرها لضمان سريتها فهنا يتبين الى وجود وعي بأهمية الرقابة على الجوانب الأساسية لأمن المعلومات.

06: ماهي أهم معايير أمن المعلومات التي تعرفها وتراها ضرورية؟

تعتبر معايير أمن المعلومات بمثابة الأسس والقواعد التي تضمن حماية المؤسسات من المخاطر والتهديدات المتنوعة وتمثل هذه المعايير اطارا مرجعيا ضروريا لأي منظمة تسعى للحفاظ على سرية بياناتها وضمان سلامتها وتكاملها وفي ظل هذه التطورات التكنولوجيا أصبحت هذه المعايير أكثر أهمية لضمان استمرارية الأعمال وتعزيز ثقة الموظفين

وقد كانت الإجابة كالتالي: التخطيط لمهمة التدقيق والرقابة، تقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع أدلة الاثبات.

في إجابتها حول أهم معايير أمن المعلومات، ركزت رئيسة المصلحة على التخطيط للتدقيق والرقابة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع أدلة الاثبات، بينما تعتبر هذه العمليات أساسية لتقييم نظام أمن المعلومات فإنها تمثل عملية التقييم وليست المعايير الأمنية، والأهم من ذلك لم تتضمن الإجابة أي إشارة

الى معايير أمن المعلومات المعترف بها دوليا مثل ISO27001 وISO27002 قد يشير هذا الى نقص في الوعي الشامل بهذه المعايير القياسية فتبني هذه المعايير يمثل أساسا متينا لبناء نظام إدارة أمن معلومات فعال ومتكامل.

إلا أن رئيسة المصلحة تجهل ما توفره المعايير الدولية من مؤشرات وضوابط، فتركيزها على التخطيط لعملية التدقيق والرقابة وتقييم نظام الرقابة الداخلية تتماشى بشكل مباشر مع ضوابط الفصل الثاني عشر: إدارة الامتثال والتوافق الذي يهدف الى ضمان الالتزام باللوائح والسياسات، كما تعد هذه العمليات أدوات أساسية ضمن الفصل الأول: تقييم المخاطر ومعالجتها حيث تستخدم هذه العمليات لتقييم فعالية ضوابط معالجة المخاطر وتوفير. وهذا التوافق المعلن يبرز الحاجة الى تعزيز الوعي بهذه المعايير لضمان تطبيق أكثر شمولية لأمن المعلومات داخل مصلحة الأرشيف

2.4.3 عرض وتحليل نتائج المحور الثاني الجوانب التقنية للأمن

يهدف المحور الثاني الى اكتشاف أهم الأسس والتقنيات التكنولوجية الحديثة التي يعتمد عليها أمن المعلومات في إدارة حماية البيانات والوثائق الالكترونية وفهم كيفية تطبيق الأدوات والتقنيات المختلفة لضمان حماية البيانات والمعلومات من المخاطر والتهديدات المحتملة على المستوى التقني.

07. ماهي أنظمة إدارة الوثائق والأرشفة الالكترونية المستخدمة حاليا؟

في إطار استكشاف الجوانب التقنية لأمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة يعتبر التعرف على الأنظمة التكنولوجية الأساسية المستخدمة في إدارة الوثائق والأرشفة الالكترونية نقطة انطلاق حيوية ومن خلال هذا السؤال يتم تحديد الأدوات والمنصات الرقمية التي يعتمد عليها الأرشيف في تنظيم وتخزين وإدارة الوثائق الالكترونية.

-وقد اجابت بـــ: تطبيق ODOO، وتطبيق مركز الأرشيف الجهوي بقسنطينة.

تشير إجابة رئيسة المصلحة الى اعتماد أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة على نظامين رئيسيين لإدارة الوثائق والأرشفة الالكترونية هما تطبيقODOO وتطبيق مركز الأرشيف الجهوي بقسنطينة يمثل تحديا لأمن المعلومات فبدلا من استخدام نظام موحد متكامل فهذا دليل على وجود مخاطر محتملة لعدم التناسق في تطبيق إجراءات النسخ الاحتياطي والاستعادة وإدارة التحديثات الأمنية عبر النظامين.

التعريف بتطبيق ODOO: يعد تطبيق أودو أداة قوية لتحسين تنظيم وإدارة البيانات في الشركات. يساعد أودو في توحيد المعلومات وتحسين التنظيم وذلك من خلال منصته المتكاملة يمكن ل أودو جمع البيانات من مصادر مختلفة وتنظيمها بطريقة تسهل الوصول اليها والبحث فيها، ومراقبة البيانات وضمان الوصول الآمن إليها حيث يقدم ميزة قوية لإدارة الصلاحيات والتحكم في الوصول مما يدعم جهود المحكمة الإدارية لضمان أن المعلومات الحساسة لا تعرض الا للأشخاص المصرح لهم. بتخصيص أودو، يمكن للشركات تلبية احتياجاتها الفريدة وتحقيق الكفاءة والتنسيق في التعامل مع البيانات[1].

08. كيف يتم التحكم في وصول المستخدمين الى البيانات والمعلومات المؤرشفة؟

يعتبر فهم آليات التحكم في وصول المستخدمين الى البيانات والمعلومات المؤرشفة أمرا بالغ الأهمية وذلك من خلال الإجراءات والتقنيات المطبقة لضمان أن الوصول الى الوثائق الالكترونية يقتصر على المستخدمين المصرح لهم وذلك لحماية سرية وسلامة هذه المعلومات الحساسة.

-وقد كانت الإجابة: من خلال منح كلمة سر خاصة لكل موظف (مستخدم التطبيق)، ومنح صلاحيات للوصول الى البيانات والمعلومات المؤرشفة.

ومن خلال إجابة رئيسة المصلحة تبين أن استخدام كلمات مرور خاصة لكل موظف ومنح صلاحيات الوصول الى البيانات والمعلومات المؤرشفة يتوافق مع مبدأ التحكم في الوصول والذي يندرج ضمن الفصل

[1] - برامج تخطيط موارد المؤسسات وإدارة علاقات العملاء مفتوحة المصدر. Odoo. [على الخط]. [30 ماي 2025]. متاح على : https://www.odoo.com/ar

الثامن من خلال تحديد الصلاحيات المصرح بها وضمان الوصول الآمن للمستخدمين ومع ذلك فان الفعالية الكاملة للتحكم في الوصول تتطلب تفصيلا أعمق حول كيفية تطبيق هذه الآليات بما يتوافق مع المعايير الأمنية.

09. هل يتم استخدام تقنيات التشفير لحماية البيانات؟

تعتبر تقنيات التشفير من الأدوات الأساسية في مجال أمن المعلومات لضمان سرية البيانات وحمايتها من التهديدات المختلفة، وفي سياق إدارة وأرشفة المعلومات الحساسة في المؤسسات يصبح استخدام هذه التقنيات ضروريا لحماية البيانات المخزنة والمتبادلة من الوصول الغير مصرح به.

- وقد أجابت: بنعم

أفادت الإجابة الى أن أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة يستخدم تقنيات التشفير لحماية البيانات وهذا دليل على الوعي بأهمية التشفير. ومن خلال دراستنا اتضح أن المحكمة تعتمد تقنية التشفير من خلال الفهرس والسنة والشهر هذا الأمر لا يضمن سرية المعلومات فحسب بل يمثل تطبيقا دقيقا لمؤشرات الفصل الثامن: التحكم في الوصول حيث يضمن أن الوصول الى محتوى المعلومات مقيد للأفراد المصرح لهم فقط حتى لو تمكن أحدهم من الوصول الى البيانات المشفرة نفسها.

10.ماهي الإجراءات المتبعة لتأمين البنية التحتية التقنية؟

تعتبر حماية البنية التحتية التقنية ركيزة أساسية لأي نظام آمن خاصة في مؤسسة تتعامل مع بيانات حساسة كأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة ومنه يهدف هذا السؤال الى فهم التدابير والسياسات والتقنيات المطبقة في الأرشيف لحماية مكوناته الأساسية من الأجهزة والشبكات والأنظمة التشغيلية والتطبيقات ضد مختلف التهديدات.

وكانت الإجابة بـــــ: اعتماد مضادات الفيروسات.

تشير إجابة رئيسة المصلحة الى اعتماد أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة على مضادات الفيروساتKASPERSKY كإجراء لتأمين البنية التحتية التقنية ويتم اقتناؤها من طرف مديرية العصرنة التابعة لقطاع العدالة وهي المسؤولة عن تحديث هذه التطبيقات وتزويد المحكمة بها بينما يقتصر دور المحكمة الإدارية على استخدام هذه التطبيقات وهذا ما يندرج ضمن الفصل الرابع KASPERSKY يعتبر تطبيقا مباشرا لهذه الضوابط ، كذلك الفصل التاسع : حيازة وتطوير وصيانة أنظمة المعلومات حيث يسهم KASPERSKY في تطبيق ضوابط لتقليل الثغرات الأمنية وحماية الأنظمة أثناء استخدامها عن طريق الكشف عن البرمجيات الخبيثة التي قد تستغل هذه الثغرات وتعرض الأنظمة للخطر.

11.كيف يتم التعامل مع التحديثات الأمنية لأنظمة وبرامج الأرشيفية؟

في إطار استكشاف الجوانب التقنية لأمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة يعتبر فهم آلية التعامل مع التحديثات الأمنية لأنظمة وبرامج الأرشفة أمرا بالغ الأهمية حيث يهدف هذا السؤال الى تحديد الإجراءات والمسؤوليات المتبعة لضمان تطبيق التحديثات الأمنية بشكل منتظم في الوقت المناسب وعلى جميع الأنظمة والبرامج المستخدمة في الأرشيف وذلك من أجل الحماية من التهديدات.

-وقد اجابت ب: تحديث التطبيقات بشكل دوري

ومن خلال الإجابة يتضح أن مسؤولية التعامل مع التحديثات الأمنية وبرامج الأرشفة تقع على عاتق مديرية العصرنة مما يقلل العبء على المحكمة ومع ذلك فان الإشارة الى تحديث التطبيقات بشكل دوري دون تقديم تفاصيل كافية حول جدول التحديثات الزمني المحدد (هل هو يومي، أسبوعي ،شهري، أم يتم على تقييم داخلي لمديرية العصرنة) لتقدم معلومات واضحة هذا النقص يشير الى نقص في الشفافية حول الآلية التنفيذية المتبعة هذا الغموض يحد من قدرتنا على تقييم مدى فعالية هذه الدورية ويشير الى غياب بروتوكولات تفصيلية تنظم عملية إدارة التحديثات الأمنية هذا النقص في التفصيل له تداعيات مباشرة على تطبيق عدة فصول رئيسية ضمن معايير أمن المعلومات الفصل التاسع: حيازة وتطوير وصيانة أنظمة

المعلومات حيث يؤكد على أهمية تطبيق ضوابط لتقليل الثغرات الأمنية في الأنظمة وحمايتها أثناء الاستخدام، والفصل الأول: تقييم المخاطر ومعالجتها فتطبيق هذه التحديثات يقلل من الثغرات وبالتالي تخفيف الآثار المحتملة للمخاطر على الأرشيف ، الفصل السابع: إدارة العمليات هذا الفصل هو الأهم باعتباره يركز على البرمجيات غير المصرح بها وهو ما يتطلب إدارة فعالة للتحديثات الأمنية.

3.4.3. عرض وتحليل نتائج المحور الثالث التحديثات والتهديدات الأمنية والاستجابة لها

يتناول هذا المحور طبيعة المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على أمن المعلومات في الأرشيف بالإضافة الى الآليات والإجراءات المتخذة لرصد هذه التهديدات والاستعداد والتعامل مع الحوادث الأمنية في حال وقوعها، ويهدف هذا المحور الى فهم مدى وعي وإدراك المسؤولين في الأرشيف لطبيعة التهديدات الأمنية المحيطة به وتقييم قدرتهم على الاستجابة الفعالة لها.

12. ماهي أبرز التحديات والتهديدات والمخاطر التي تواجهونها في مجال أمن المعلومات في الأرشيف؟

لفهم السياق الراهن للتحديات الأمنية التي تواجه أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة من الضروري استطلاع آراء المسؤولين حول أهم المستجدات والتطورات في مجال أمن المعلومات التي يرونها مؤثرة على عمل الأرشيف وذات أهمية لبيئتهم العملية وكف يرون انعكاساتها على أمن المعلومات والوثائق التي هي قيد مسؤوليتهم.

وقد كانت الإجابة: مخاطر بشرية (سوء استخدام الحاسوب)، مخاطر بيئية(الحرائق)، مخاطر تقنية (تعطل الأجهزة، القرصنة، الفيروسات).

ومن خلال الإجابة تبين أنه الإجابة كانت عامة ولا تتضمن أمثلة محددة للتحديثات أو المخاطر التي يواجهها الأرشيف في الوقت الحالي وركزت بشكل كبير على المخاطر ولم تشر الى أي تحديثات أو تطورات جديدة في مجال أمن المعلومات التي يراها المسؤولون ذات أهمية للأرشيف.

13.كيف يتم رصد ومر اقبة محاولات الاختراق والوصول الغير مصرح به؟

يعد ضمان أمن الأصول الرقمية من الأولويات القصوى حيث يصبح من الضروري التعرف على الآليات المستخدمة لرصد ومراقبة أي محاولات لاختراق الأنظمة أو الوصول الغير مصرح به الى البيانات والمعلومات المؤرشفة ويتطلب ذلك وجود أدوات تقنية وعمليات فعالة للكشف المبكر عن الأنشطة المشبوهة أو المحاولات العدائية التي تستهدف سلامة وسرية البيانات.

وقد كانت الإجابة: استخدام مضادات الفيروسات.

تشير الإجابة إلى الاعتماد على مضادات الفيروسات KASPERSKY وحده لرصد الاختراق والوصول غير مصرح به غير كاف فهي تركز على التهديدات المعروفة و توقيعات الفيروسات وتتجاهل العديد من آليات الهجوم الأخرى التي لا تعتمد على البرمجيات الخبيثة ، ولتوفير رؤية أوسع للتهديدات الأمنية يجب على أرشيف المحكمة الإدارية تبني مفهوم اليقظة المعلوماتية حيث يتطلب نظام متكامل لرصد ومراقبة مضادات الفيروسات ليشمل: تفعيل خاصية الاشعارات و التنبيهات عند اكتشاف برمجيات خبيثة، بالإضافة الى آلية التنبيه الفورية: لإرسال رسائل نصية أو بريد الكتروني فوري الى المسؤول عن الشبكة الداخلية للمصلحة لتمكين الاستجابة السريعة قبل تفاقم الضرر، مراقبة سجلات الأحداث: مراقبة سجلات دخول وخروج المستخدمين وسجلات الوصول الى الملفات الحساسة، أنظمة كشف التسلل ومنعه: وهي أدوات متخصصة لرصد وتحليل حركة مرور الشبكة بكشف عن الأنشطة المشبوهة أو محاولات التسلل . وكل هذا ينطبق ضمن معايير لأمن المعلومات في الفصل الأول: تقييم المخاطر ومعالجتها، الفصل السابع: إدارة العمليات والاتصالات حيث يركز على تأمين العمليات التشغيلية وضمان حماية البيانات من المخاطر الداخلية والخارجية، والفصل الثامن: التحكم في الوصول حيث يتطلب هذا الفصل آليات لرصد محاولات تجاوز صلاحيات الدخول أو الوصول الغير مصرح به.

14.ماهي خطط الاستجابة للحوادث الأمنية في مجال وقوعها؟

أي مؤسسة تسعى الى التعامل بفعالية مع أي اختراقات وتهديدات أمنية محتملة حيث يصبح من الضروري فهم الإطار المنظم للإجراءات والبروتوكولات التي يتم تفعيلها عند وقوع حادث أمني.

-أجابت ب: الاكتشاف المبكر قبل وقوع الخطر والرقابة المستمرة على البرامج والأجهزة.

من خلال هذه الإجابة نرى بأن هذان الاجراءان عنصران مهمان في إدارة المخاطر الأمنية وتقليل احتمالية وقوع الحوادث الأمنية ومع ذلك في سياق دراستنا لاحظنا بأن المحكمة الإدارية تعتمد بشكل أساسي على المراقبة الأساسية لسجلات الأحداث حيث يتم جمع ومراجعة سجلات الأحداث من أنظمة التشغيل WINDOWSوتطبيقات الأرشفة ODOO وتطبيق مركز الأرشيف الجهوي وتكون هذه المراجعة يدويا ،كذلك تفعيل التنبيهات و الاشعارات عبر مضادات الفيروسات KASPERSKY فمن المؤكد أن هذا الحل يرصد تنبيهات و اشعارات عند اكتشاف برمجيات خبيثة أو نشاط مشبوه وفقا لقواعد بياناته ،و بخصوص الرقابة على الأجهزة فهنا فان مديرية العصرنة هي المسؤولة عن مراقبة البرامج و الأجهزة المستخدمة. وهذا ما ينطبق مع الفصل الأول تقييم المخاطر ومعالجتها حيث تعد الرقابة والاكتشاف المبكر جزء من خطط معالجة المخاطر وتقليل احتمالية وقوعها، والفصل الخامس أمن الموارد البشرية في حال وجود آليات رقابة معينة على الموظفين أو انشطتهم والفصل السابع: إدارة العمليات والاتصالات حيث يركز على تأمين العمليات التشغيلية والاكتشاف المبكر والرقابة المستمرة على الأجهزة.

15.هل واجهتم أي حوادث سابقة تتعلق بانتهاك أمن المعلومات؟

لتقييم الوضع الأمني لأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة من المهم أن نعرف هل حدثت أي مشكلات أمنية سابقة تتعلق بانتهاك أمن المعلومات.

-وكانت الإجابة ب: لا.

يعتبر هذا دليل على وجود إجراءات أمنية فعالة ساهمت في حماية الأرشيف من التهديدات المحتملة ومنع وقوع مثل هذه الحوادث هذا يعكس التزام المؤسسة بتطبيق ممارسات أمنية جيدة ووجود وعي لدى الموظفين بأهمية الحفاظ على سرية وسلامة المعلومات ودليل على أن تطبيق امن المعلومات ثقافة تنظيمية قبل أن يكون تنفيذ وتفعيل لمعايير أمنية مع توفير بيئة تقنية وإدارية أمنة ، وهذا الالتزام بالثقافة الأمنية كان واضحا بشكل مباشر خلال دراستنا أثناء قيامنا بجمع البيانات لإجراء المقابلة مع مسؤولة مصلحة الأرشيف طلبت منها نقل بعض المعلومات الى ذاكرة فلاش الخاص بي فكان ردها حاسما :لا أستطيع ادخال أي وسائط التخزين الرقمية الى جهازي الخاص بالعمل. هذا الرد الفوري والواضح دون تردد يجسد أعلى مستويات الوعي الأمني والالتزام بالبروتوكولات الوقائية على مستوى الموظف فمنع ادخال وسائط تخزين خارجية غير موثوقة هو اجراء أمني أساسي يهدف الى حماية الأنظمة من البرمجيات الخبيثة والوصول الغير مصرح به.

16.كيف يتم تقييم إدارة المخاطر الأمنية بشكل دوري؟

للتأكد من أن أرشيف المحكمة الإدارية بولاية قالمة يظل آمنا من المهم معرفة كيف يتم فحص وتقييم المخاطر الأمنية بشكل منتظم ويهدف هذا السؤال الى فهم الخطوات التي تتخذها المؤسسة للتأكد من أنها على دراية بالمخاطر المحتملة وأن الإجراءات الأمنية المطبقة لاتزال فعالة بمرور الوقت.

وكانت الإجابة: من خلال تقييم نقاط القوة والضعف للنظام (التطبيق)، طرح اقتراحات على العصرنة لتحسينها أو تحديثها بما يناسب متطلبات العمل.

من خلال الإجابة التي أفادت بأن تقييم إدارة المخاطر يتم من خلال تقييم نقاط القوة والضعف للنظام تبين أن الأرشيف يفتقر الى خطة أو سياسة مكتوبة وواضحة لأمن المعلومات وغياب هذه السياسة يعد نقطة ضعف تؤثر بشكل مباشر على فعالية تقييم المخاطر، وتؤثر هذه الملاحظة على تطبيق الفصل الأول: تقييم المخاطر ومعالجتها الذي ينص على ضرورة التقييم الدوري للمخاطر وتطبيق ضوابط متوازنة.

4.4.3 عرض وتحليل نتائج المحور الرابع التدريب والتوعية

يركز المحور الرابع والأخير على الدور الحيوي للتدريب والتوعية في تمكين الموظفين من المساهمة الفعالة في حماية الأصول المعلوماتية وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لفهم مفاهيم أمن المعلومات وتطبيقها في مهامهم اليومية بالإضافة الى الآليات المعتمدة لرفع مستوى الوعي بأهمية حماية البيانات من التزام الموظفين بالمعايير الأمنية.

17.هل يتم توفير برامج تدريبية للموظفين العاملين في الأرشيف حول مفاهيم أمن المعلومات وأهميتها؟ ما هو محتوى هذه البرامج؟

لتقييم مدى اهتمام أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة بتنمية الوعي الأمني لدى موظفيه من الضروري معرفة ما إذا كان يتم توفير برامج تدريبية مخصصة لتوعيتهم بمفاهيم أمن المعلومات الأساسية وتمكينهم من اتخاذ قرارات آمنة في عملهم اليومي.

كانت الإجابة ب نعم، ومحتوى هذه البرامج محاضرات عن بعد بين فترة وأخرى من قبل عصرنة العدالة. _المقصود بعصرنة العدالة: هي مبادرة استراتيجية وطنية تقودها وزارة العدل لتحديث وتطوير مختلف جوانب القطاع القضائي والإداري ويشمل بعدين رئيسيين: البعد الإداري التنظيمية يتعلق بتحسين الإجراءات الإدارية وتطوير الهياكل التنظيمية، وبعد تقني: يتعلق بإدخال وتطوير الأنظمة والتكنولوجيات الحديثة لتعزيز الأداء وتسريع الخدمات.

تشير إجابة رئيسة المصلحة الى أن أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة يوفر برامج تدريبية للموظفين حول مفاهيم أمن المعلومات وأهميتها ويتم تقديم هذه البرامج بين فترة وأخرى من قبل عصرنة العدالة ويمثل توفير التدريب خطوة إيجابية نحو تعزيز الوعي الأمني لدى العاملين لكن توقيت المحاضرات بين فترة وأخرى يستدعي التساؤل حول مدى انتظامها وشموليتها لجميع الموظفين وان افتقار إجابة رئيسة المصلحة الى تفاصيل دقيقة حول محتوى البرامج التدريبية أو جدولها الزمني لا يعود بالضرورة الى عدم الرغبة فب

الإجابة بل يرتبط بشكل مباشر بسلطة ورغبة الإدارة المسؤولة عن التكوين و التدريب وبرمجة الدورات وهي في هذه الحالة مديرية العصرنة التابعة لوزارة العدل .

18. كيف يتم رفع مستوى الوعي بأهمية حماية البيانات؟

لضمان التزام جميع العاملين في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة بأفضل ممارسات أمن المعلومات من الضروري فهم الأساليب المتبعة لزيادة فهمهم وتقديرهم لأهمية حماية البيانات واكتشاف الطرق التي تعتمدها المؤسسة لتوعية الموظفين بالمخاطر المرتبطة بالتعامل الغير سليم مع البيانات.

وقد كانت الإجابة: من خلال تدريب العاملين على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

من خلال هذه الإجابة يتبين أن تدريب العاملين على التكنولوجيا الحديثة غير كافي لرفع مستوى الوعي بأهمية المعلومات لأن رفع مستوى الوعي يتطلب عادة مجموعة من الآليات المستهدفة التي تركز بشكل مباشر على أهمية البيانات، والمخاطر المرتبطة بفقدانها أو إساءة استخدامها، ومسؤوليات الموظفين في حمايتها بينما يعد تدريب الموظفين على استخدام التكنولوجيا الحديثة خطوة إيجابية الا أنه غير كافي بحد ذاته لرفع مستوى الوعي بأهمية حماية البيانات بل يتطلب الأمر برامج تدريبية متخصصة وموجهة بشكل مباشر لمفاهيم الأمن والمخاطر والمسؤوليات وشرح الهجمات الشائعة وكيفية التصدي لها وكيف يمكن أن تؤثر على عملهم اليومي.

19.هل هناك إجراءات للتحقق من امتثال الموظفين للمعايير الأمنية؟

في سياق ضمان تطبيق فعال لمعايير أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة نهدف الى معرفة إذا كانت هناك آليات وإجراءات رسمية معمول بها للتحقق من مدى التزام الموظفين بالسياسات والارشادات الأمنية المحددة وكشف الوسائل التي تعتمدها المحكمة لضمان امتثال العاملين للمعايير الأمنية في ممارساتهم اليومية.

- نعم، من خلال الرقابة.

من خلال الإجابة تشير أن أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة يعتمد على الرقابة كآلية للتحقق من امتثال الموظفين للمعايير الأمنية لكن هذه الإجابة لا تحدد طبيعة الرقابة (فنية أو إدارية أو مادية...) أو كيفية تطبيقها بشكل محدد. وتكمن أدوات الرقابة التي يمكن اعتمادها بالمؤسسة القضائية دون المساس بخصوصية العاملين في مراقبة سجلات النظام والوصول تركز هذه على رصد محاولات الدخول المتكررة أو أنشطة الدخول خارج أوقات العمل المعتادة، مراقبة نشاط الشبكة وضوابط استخدام وسائط التخزين المنتقلة حيث تتضمن تفعيل اعدادات على أجهزة العمل لتقييد أو منع استخدام وحدات التخزين المنتقلة وهذا الاجراء يمنع تسرب البيانات وإدخال برمجيات خبيثة. تعد هذه الأدوات الرقابية جزء لايتجزء من تحقيق متطلبات الفصل الخامس: أمن الموارد البشرية بحيث يركز هذا الفصل على ضمان فهم جميع العاملين مسؤولياتهم الأمنية والتزاماتهم بها.

5.3 النتائج العامة للدراسة:

من خلال ما تم التطرق اليه في هذه الدراسة وما تم تفسيره وتحليله من البيانات الواردة في الأجوبة والتعليق عليها توصلنا الى جملة من النتائج العامة المتمثلة في:

- تعتمد المحكمة على تشفير البيانات كإجراء أساسي لضمان سرية المعلومات والوصول الغير مصرح به لمحتوى البيانات.
- يعتمد الأرشيف على تطبيقODOOو تطبيق مركز الأرشيف الجهوي بقسنطينة لإدارة الوثائق او الأرشفة الالكترونية.
- يتم التعامل مع التحديثات الأمنية لأنظمة وبرامج الأرشفة من خلال تحديث التطبيقات بشكل دوري من قبل مديرية العصرنة.

- أبرز التحديات والمخاطر التي تواجه الأرشيف هي مخاطر بشرية: سوء استخدام الحاسوب، مخاطر بيئية: الحرائق، مخاطر تقنية: تعطل الأجهزة.
- التركيز على الاكتشاف المبكر والرقابة وغياب خطة واضحة للتعامل مع الحوادث بعد وقوعها، ويرجع ذلك لغياب سياسات أمن المعلومات ونقص الخبرة حول إدارة الحوادث الأمنية لدى الموظفين.
- يتم رفع مستوى الوعي بأهمية حماية البيانات من خلال تدريب العاملين على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- تسهر مديرية العصرنة على تقديم خدمة المحاضرات عن بعد للموظفين بالمحكمة الإدارية حول مفاهيم أمن المعلومات، من فترة وأخرى
- يتم التحقق من امتثال الموظفين لمؤشرات للمعايير أمن المعلومات من خلال الرقابة.
- لم تواجه المحكمة الإدارية حوادث تتعلق تهديد مباشر لأمن المعلومات، دليل على وجود إجراءات أمنية ووعي لدى الموظفين.
- بالرغم من أهمية المعلومات بالمحكمة الإدارية، إلا أنه لا يوجد اهتمام واضح بتطبيق المعايير الدولية لأمن المعلومات.

6.3. النتائج على ضوء الفرضيات:

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن توضيح النتائج على ضوء الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى والتي جاءت وفق الصياغة التالية:

يمتلك الموظفون بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة دراية ووعي بأهمية أمن المعلومات.

تظهر النتائج الى وجود وعي أمني فردي ويتجلى ذلك بوضوح في رفض رئيسة مصلحة الأرشيف بإدخال وسائط التخزين الغير مصرح بها في جهاز العمل الخاص بها مما يعكس فهمها لأهمية حماية الأنظمة من التهديدات، لكن رغم ذلك تشير البيانات الى أن محتوى البرامج المقدمة للموظفين يركز بشكل أساسي على

استخدام التكنولوجيا الحديثة ولا يتعمق في مفاهيم أمن المعلومات هذا يعني مستوى الوعي لدى موظفي المحكمة الكافي لمواجهة أنواع التهديدات.

وعليه يمكن القول أن الفرضية غير محققة نسبيا.

الفرضية الثانية:

الإجراءات والتدابير الأمنية المتبعة في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة تشمل تقنيات التشفير لحماية المعلومات الحساسة من الاختراقات.

من خلال النتائج المتحصل عليها في المحور الأول من المقابلة نجد أن أرشيف المحكمة الإدارية بولاية قالمة تطبق تقنية التشفير كإجراء أساسي لضمان سرية المعلومات ومنع الوصول غير مصرح به لمحتوى البيانات داخل تطبيق الأرشيف وهذا دليل على وجود تدبير أمني يهدف الى حماية المعلومات من الاختراقات.

-وعليه يمكن القول أن الفرضية محققة.

الفرضية الثالثة:

التحديات التي تواجه تطبيق معايير أمن المعلومات بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة عديدة نذكر منها: نقص الخبرات والتكوين حول معايير أمن المعلومات، التمويل واعتبارات تنظيمية وإدارية.

من خلال النتائج المتحصل عليها هناك العديد من التحديات التي تواجه أرشيف المحاكم الإدارية في تطبيق معايير أمن المعلومات تتجلى في نقص الخبرات والتكوين، وهذا ما يبرز بوضوح في عدم إلمام رئيسة المصلحة بالأطر المعترف بها لأمن المعلومات حيث ركزت إجابتها على عمليات التدقيق والرقابة باعتبارها هي المعايير، أما بخصوص الاعتبارات التنظيمية والإدارية، فتسهر مديرية العصرنة التابعة لوزارة العدل لتوفير وتحديث الأنظمة وتزويدها ببرامج الحماية ،وفيما يتعلق بالتمويل يتضح أن المحكمة الإدارية تعتمد على الدعم الذي تقدمه مديرية العصرنة ، ويتم ذلك من خلال تخصيصات مركزية من مديرية العصرنة فهي التي تحدد وتوفر كل الأجهزة والبرمجيات للمحاكم مباشرة دون أن يكوم للمحكمة المحلية ميزانية خاصة بها

تتصرف فيها ، الا أن الاعتماد الكلي على الدعم المركزي من مديرية العصرنة يشير الى أن الموارد المالية المخصصة لأمن المعلومات قد لا تكون كافية لتلبية الاحتياجات لأرشيف المحكمة الإدارية.

-وعليه فان الفرضية الثالثة والأخيرة محققة.

7.3. التوصيات المقترحات

1. يجب على المحكمة بالتنسيق مع مديرية العصرنة تبني معايير أمن المعلومات المعترف بها دوليا مثل:ISO27001 -27002 لتوفر دليل شامل لإدارة أمن المعلومات.
2. وضع وسياسات أمن معلومات واضحة خاصة بأرشيف المحكمة مع ضرورة اعتمادها وتعميمها على جميع المستويات بشرط أن تغطي جميع جوانب حماية البيانات.
3. دراسة إمكانية انشاء خلية أو فريق عمل متخصصين في امن المعلومات داخل أرشيف المحكمة الإدارية ويكون مسؤول عن متابعة التهديدات السيبرانية والاستجابة للحوادث الأمنية.
4. تدريب الموظفين على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتدريسهم حول مفاهيم ومصطلحات أمن المعلومات وكيفية التعامل مع البيانات وأنواع التهديدات وذلك من أجل رفع مستوى الوعي لكافة الافراد العاملين.
5. وضع استراتيجية للتعامل مع المخاطر البشرية مثل: سوء استخدام الموظفين عبر تدريب مكثف وسياسات واضحة، مخاطر بيئية كالحرائق، ومخاطر تقنية: تعطل الأجهزة.
6. التأكد من تفعيل نظام النسخ الاحتياطي الموجود بشكل منتظم ودوري وإمكانية استرجاع الوثائق في الوقت والمكان المناسب.

الخاتمة

الخاتمة:

نظرا للتحولات التكنولوجيا والتطورات المتسارعة الذي نشهدها في العصر الحالي الأمر الذي أدى بالمؤسسات القضائية والإدارية الى تطبيق معايير دولية من أجل تسيير أعمالها وذلك لتخفيف العبء وتطوير خدماتها المتعلقة بالإدارة أو الخدمات الموجهة للمواطنين بأقل جهد، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على سؤال الإشكالية المتمثل في: ما مدى تطبيق معايير أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة؟ وانطلاقا من تجربتنا الميدانية في أرشيف المحكمة الإدارية بولاية قالمة يتضح أن أرشيف المحكمة الإدارية يعد بيئة معلوماتية بالغة الأهمية والحساسية وذلك باعتباره يضم معلومات سرية تخص الأفراد والمؤسسات وملفات قضائية مما يجعله عرضة للمخاطر الأمنية، وتشير النتائج الى أن أرشيف المحكمة الإدارية يعاني من تحديات في تطبيق معايير أمن المعلومات ويرجع ذلك الى عدم وجود سياسات أمنية معتمدة.

وما يمكن استخلاصه أن واقع تطبيق معايير أمن المعلومات بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة على الرغم من طبيعته الحساسة يواجه نقصا في التطبيق الفعلي لمعايير أمن المعلومات وهذا راجع الى غياب الوعي الأمني ونقص الأجهزة المتخصصة وكل هذا يشير الى عدم وجود إطار أمني متكامل وفعال ولذلك يستدعي وضع خطط استراتيجية واضحة وشاملة لأمن المعلومات داخل أرشيف المحكمة الإدارية يتماشى مع المعايير الدولية وذلك لضمان سرية وحماية البيانات والمعلومات.

القائمة البيبليوغرافية

1.الكتب

1. القحطاني، ذيب بن عايض. أمن المعلومات. الرياض: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، 2015.
2. المحمودي، محمد سرحان علي. مناهج البحث العلمي. ط03. الجمهورية اليمنية: دار الكتب، 2015.

2.مقالات علمية

3. بن محمد، هدى، طوبال، ابتسام، كورتل، نجاة. "المعايير الدولية لإدارة أمن المعلومات". مجلة البحوث والدراسات [على الخط] 2023. مج. 20، ع. 02، ص. 175. [2025/04/5] متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/202/20/2/229479 :
4. جبالة، محمد. "الأسس المنهجية لاختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث". مجلة الأحياء [على الخط] 2025/02/20. مج. 20، ع. 24، ص. 629. [2025/05/24]. متاح على:https://asjp.cerist.dz/en/article/115308
5. زيان، حسينة. "الأرشيف القضائي في الجزائر: المكونات والأهمية". المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية [على الخط] ديسمبر 2022. مج. 14، ع. 02، ص. 252. [2025/04/16]. متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/article/207726 :
6. سعيد إبراهيم، عبد الواحد. "سياسات أمن المعلومات وعلاقتها بفاعلية نظم المعلومات الإدارية في الجامعات الفلسطينية". رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2015. ص15. [2025/04/22]. متاح على: http://www.alazhar.edu.ps/arabic/edu/home.asp
7. العربي، أحمد عبادة. "المعايير الدولية لسياسات أمن المعلومات: دراسة تحليلية لمعايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (أيزو 27002)". المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، 2015. مج. 2، ع. 2، ص ص. 11-35. [2025/05/09]. متاح على: https://ijlis.journals.ekb.eg/article_64462_1cead7b429c96a2bcfd5c351a66cedcb.pdf
8. عوض الله، أحمد حسني. "أثر خصائص أمن المعلومات على تحقيق التميز المؤسسي عبر قدرات التعلم التنظيمية". أطروحة دكتوراه، السودان: كلية الدراسات العليا، 2018. ص. 43. [2025/04/10].
9. فيلالي، أسماء. "دور المواصفة الدولية ISO27001 في الرفع من مصداقية نظام إدارة أمن المعلومات في المؤسسة". مجلة إضافات اقتصادية [على الخط] مارس 2021. [2025/05/25]. متاح على : https://asjp.cerist.dz/en/article/147656 :
10. كحول، بسمة، طيب، سعيدة. "أهمية استخدام المواصفة القياسية الدولية ISO27001 لإدارة أنظمة أمن المعلومات". مجلة المستقبل، ديسمبر 2018، مج.01، ع.01، ص.47. [2025/04/04]. متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/666/1/1/184607

11. كحيلة، سارة. "أمن وحماية الوثائق الإلكترونية من خلال المعايير الدولية والنصوص التشريعية". دراسة تحليلية، نوفمبر 2021، مج.08. [2025/05/28]. متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/article/168567 :

12. كروجر، جيرت. "معايير أمن المعلومات - نظرة عامة] DQS Holding ".على الخط] 12 نوفمبر 2022. [2025/05/09]. information security standards - an overview I DQS

13. قداري، سماح. "الأرشيف القضائي في الجزائر: بين الواقع والآفاق". مجلة الإحياء [على الخط] سبتمبر 2020. مج. 20، ع. 26، ص. 1018. [2025/04/13]. متاح على:
https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/92/20/3/127994 :

14. محمد الحويج، عبد المجيد. "الوثائق الأرشيفية وأهميتها في البحث العلمي". مجلة كلية الآداب [على الخط] سبتمبر 2022. ع. 30، ص. 222. [2025/04/17]. متاح على:
https://dspace.zu.edu.ly/bitstream/handle/1/1008/9.pdf

15. نقي، أحمد. "المقابلة: الماهية، الأهداف، الأنواع". مجلة علمية [على الخط] 2021/12/30. مج. 01، ع. 02، ص. 86. [2025/05/24]. متاح على: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/801/1/2/183978

2. الرسائل الجامعية

16. بشكورة، بسمة. التسيير الإلكتروني الأرشيفي. مذكرة ماستر. جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، 2024. ص.22. [2025/04/27]. متاح على:https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/16088

17. حمودي، كاهنة. نظام أمن المعلومات في الجزائر: دراسة حالة بلدية سوق الاثنين تيزي وزو. مذكرة ماستر. جامعة مولود معمري، 2017. متاح على: https://www.scribe.com/document/538984373 :

18. مقراني، قدور. تقييم مدى مساهمة أمن نظم المعلومات الإلكترونية في الحد من مخاطر نظم المعلومات. مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2016. ص.68. [2025/04/13].[متاح على-https://dspace.univ :
ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/12700/3/mekrani-kadour.pd

مو اقع الكترونية

19. أحمد، محمد ISO27001" .دليلك الشامل حول معيار الأيزو 27001 ونظام] ".ISMS على الخط] 13 سبتمبر 2021. [2025/05/05]. متاح على : دليلك الشامل حول معيار الأيزو 27001 ونظامISMS

20. ISO27002، "ضوابط الأمن: نظرة شاملة". [على الخط]، [2025/06/01]. متاح على:
https://www.isms.online :

21. خطاب، جمال. "رحلة مع المواصفة القياسية ISO27001". مجلة عالم الجودة الالكترونية [على الخط] 18 ديسمبر 2019.[2025/05/05].متاح على: https://www.alamelgawda.com/posts/

22. الزهراني، سعيد بن حمود. "المواصفة القياسية ISO27001". مجلة عالم الجودة [على الخط] أوت 2011. ع.03، ص.09. [2015/05/05]. متاح على: http://alamelgawda.com/uploads/files/العدد-الثالث.pdf

23. علي، عبد الستار. "دور ISO27001 في تعزيز مفهوم إدارة دورة حياة المعلومات: نموذج مقترح". كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005. ص. 03. [2025/05/05]. متاح على :
https://www.iraqoaj.net/iasj/article/2227

المـــــلاحق

جامعة 8 ماي 1945-ؤقالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات

السنة الثانية ماستر

تخصص إدارة المؤسسات الوثائقية

دليل المقابلة

الطالبة: دبابسية غادة.

المحور الأول: سياسات أمن المعلومات

س01: ماهي السياسات والإجراءات المعتمدة الحالية لضمان أمن المعلومات في أرشيف المحكمة الإدارية؟

س02: كيف يتم تطبيق هذه السياسات عمليا في مختلف جوانب العمل؟

س03: ماهي الإجراءات المحددة لحماية أنواع البيانات الحساسة الموجودة في أرشيف المحكمة الإدارية؟

س04: كيف يتم تحديث ومراجعة هذه السياسات والإجراءات بشكل دوري؟

س05: ماهي آليات الرقابة والتدقيق للتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات؟

س06: ماهي أهم معايير أمن المعلومات التي تعرفها وتراها ضرورية؟

المحور الثاني: الجوانب التقنية للأمن

س07: ماهي أنظمة إدارة الوثائق والأرشفة الإلكترونية المستخدمة حاليا؟

س08: كيف يتم التحكم في وصول المستخدمين إلى البيانات والمعلومات المؤرشفة؟

س09: هل يتم استخدام تقنيات التشفير لحماية البيانات؟

س10: ماهي الإجراءات المتبعة لتأمين البنية التحتية التقنية؟

س11: كيف يتم التعامل مع التحديثات الأمنية للأنظمة والبرامج الأرشيفية؟

المحور الثالث: التحديات والتهديدات الأمنية والاستجابة لها

س12: ماهي أبرز التحديات والتهديدات والمخاطر التي تواجهونها في مجال أمن المعلومات في الأرشيف؟

س13: كيف يتم رصد ومراقبة محاولات الاختراق والوصول الغير مصرح به؟

س14: ماهي خطط الإستجابة للحوادث الأمنية في مجال وقوعها؟

س15: هل واجهتم أي حوادث سابقة تتعلق بإنتهاك أمن المعلومات؟

س16: كيف يتم تقييم إدارة المخاطر الأمنية بشكل دوري؟

المحور الرابع: التدريب والتوعي

س17: هل يتم توفير برامج تدريبية للموظفين العاملين في الأرشيف حول مفاهيم أمن المعلومات وأهميتها؟ ما هو محتوى هذه البرامج؟

س18: كيف يتم رفع مستوى الوعي بأهمية حماية البيانات؟

س19: هل هناك إجراءات للتحقق من امتثال الموظفين للمعايير الأمني

الملخصات

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع واقع تطبيق معايير أمن المعلومات بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة، وتهدف الى التعرف على معايير أمن المعلومات المتبعة بأرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة وفعاليتها في حماية البيانات الأرشيفية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واعتمدت على المقابلة كأداة لجمع البيانات وقمنا بالمقابلة مع مسؤولة مصلحة الأرشيف، وتم تحليل النتائج بناء على تساؤلات الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن المحكمة تعتمد على تشفير البيانات كإجراء أساسي لضمان سرية المعلومات والوصول غير مصرح به لمحتوى البيانات، لاسيما وأنها تعتمد على تطبيقODOO وتطبيق مركز الأرشيف الجهوي بقسنطينة لإدارة الوثائق الأرشيفية، كما تبين أن أبرز التحديات والمخاطر التي تواجه الأرشيف هي مخاطر بشرية، مخاطر بيئية، مخاطر تقنية، وعلى ضوء هذه النتائج وجب على القائمين على أرشيف المحكمة الإدارية لولاية قالمة وضع سياسات أمن معلومات واضحة مع ضرورة اعتمادها وتعميمها على جميع المستويات، وتغطي جميع جوانب حماية البيانات، وذلك من خلال التنسيق مع مديرية العصرنة بهدف تبني معايير أمن المعلومات المعترف بها دوليا مثل ISO27001 و ISO27002.

الكلمات المفتاحية:

أمن المعلومات، معايير أمن المعلومات، الأرشيف الإداري، المحكمة الإدارية، معيار ISO27001

Abstract :

This study addresses the issue of the implementation of information security standards in the archives of the Administrative Court of the Province of Guelma. And aims to identify the information security standards followed by the Administrative Court of Guelma and their effectiveness in protecting archival data. The study adopted a descriptive approach and relied on interviews as a data collection tool. We interviewed the head of the archives department and analyzed the results based on the study's questions.

The study concluded that the court relies on data encryption as a basic measure to ensure the confidentiality of information and prevent unauthorized access to data content, especially since it relies on the ODOO application and the application of the Regional Archive Center in Constantine to manage archival documents. It also showed that the most prominent challenges and risks facing the archive are human risks, environmental risks, and technical risks. In light of these results. those in charge of the archives of the Administrative Court of the Wilaya of Guelma must establish clear information security policies, which must be adopted and disseminated at all levels, covering all aspects of data protection, through coordination with the Modernization Directorate with the aim of adopting internationally recognized information security standards such as ISO27001 and ISO27002.

Keywords :

Information security, information security standards, administrative archive, administrative court, ISO 27001 standard

الحمد لله